كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـــر

مـــجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الثاني والأربعين - "إصدار يوليو ٢٠٢٣م - ١٤٤٥هـ"

رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والأمريكي
دراسة مقارنة

Constitutional Oversight in the French and American Systems
A Comparative Study

الدكتـــور

محمد ضياء محمد رفاعي

أستاذ القانون العام المشارك

كلية الشريعة والأنظمة، جامعة تبوك

المجلة حاصلة على اعتماد معامل

" ارسيف Arcif " العالمية

وتقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

٠١٢٢١٠٦٧٨٥٢

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

https://jlr.journals.ekb.eg

رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والأمريكي
دراسة مقارنة

Constitutional Oversight in the French and American Systems
A Comparative Study

الدكتـــــور

محمد ضياء محمد رفاعي

أستاذ القانون العام المشارك

كلية الشريعة والأنظمة، جامعة تبوك

رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والأمريكي
دراسة مقارنة

محمد ضياء محمد رفاعي
قسم القانون العام(الأنظمة)، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة تبوك، تبوك، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: m.refaei@ut.edu.sa

ملخص البحث:

يتناول البحث تحليلاً مقارناً لنظامي الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال مناقشة أوجه التشابه والاختلاف بين كلا النظامين، ويقدم البحث استكشافًا لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا، من خلال استعراض التطور التاريخي للدستور الفرنسي، والخصائص المميزة له، ومناقشة دور المجلس الدستوري في الرقابة الدستورية، وتحليل آلية تشكيله، وإجراءات تعيين أعضائه، وصلاحيات المجلس، ووظائفه، وأنواع الرقابة الدستورية، مع التركيز بشكل خاص على الدور الرقابي للمجلس الدستوري في فرنسا. ومن ثم يتناول البحث آليات الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض للتطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة، ويبرز سماته الأساسية، ويناقش دور المحكمة العليا في الرقابة الدستورية، وتحليل تكوين المحكمة، وإجراءات تعيين أعضائها، وصلاحياتها، ووظائفها. واستكشاف الأشكال المختلفة لرقابة الدستورية في الولايات المتحدة. ويتبع ذلك تحليل فقهي مقارن للسمات المشتركة، والخصائص المميزة ، ونقاط القوة والضعف، في كلا النظامين، وتحليل أثار قرارات رقابة الدستورية على الجانبين المجتمعي، والسياسي، في كلا البلدين. وفي النهاية يعرض البحث تقييمًا شاملاً لرقابة الدستورية مصحوبًا بنتائج ومقترحات لتعزيز نظامي الرقابة.

الكلمات الافتتاحية: رقابة الدستورية، الرقابة القضائية، المجلس الدستوري، المحكمة العليا.

Constitutional Oversight in the French and American Systems A Comparative Study

Mohamed Diaa Mohamed Refaei

law Department , College of Sharia & Law, University of Tabuk, Tabuk, Saudi Arabia.

E-mail: m.refaei@ut.edu.sa

Abstract:

The research examines a comparative analysis of the constitutional supervision systems in France and the United States by discussing the similarities and differences between both systems. The research provides an exploration of the mechanisms of constitutional supervision in France, through a review of the historical development of the French Constitution and its distinctive characteristics. It also discusses the role of the Constitutional Council in constitutional supervision, analyzing its formation, the procedures for appointing its members, the powers of the Council, its functions, and the types of constitutional supervision, with a particular focus on the supervisory role of the Constitutional Council in France.

The research then addresses the mechanisms of constitutional supervision in the United States, presenting the historical evolution of the United States Constitution and highlighting its fundamental features. It discusses the role of the Supreme Court in constitutional supervision, analyzing its composition, the procedures for appointing its members, their powers, and functions. It explores the different forms of constitutional supervision in the United States.

Following that, a comparative jurisprudential analysis is conducted to identify common features, distinctive characteristics, strengths, and weaknesses in both systems. The research analyzes the effects of constitutional supervision decisions on the social and political aspects in both countries. Finally, the research presents a comprehensive evaluation of constitutional supervision,

accompanied by results and proposals to enhance the systems of supervision, as a comparative study.

Keywords: Constitutional Oversight, Judicial Oversight, Constitutional Council, Supreme Court.

مقدمة :

سعياً وراء فهم شامل للآليات المعقدة التي تحكم عملية رقابة الدستورية، وبالنظر إلى أن سلامة آليات الرقابة الدستورية في أي دولة ذات أهمية قصوى في ضمان الحفاظ على مبادئ الديمقراطية، ودعم سيادة القانون، تشرع هذه الدراسة في إجراء مقارنة دقيقة بين نظامي الرقابة الدستورية في كلا من فرنسا باعتبارها من دول النظام اللاتيني، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من دول النظام الأنجلوسكسوني، من خلال الخوض في التطور التاريخي، والسمات الأساسية، والأشكال المختلفة لرقابة الدستورية في كلا البلدين، مع التركيز بشكل خاص على الدور الرقابي للمجلس الدستوري في فرنسا، والمحكمة العليا في الولايات المتحدة، وتوضيح التعقيدات والفروق الدقيقة في هذه المؤسسات الرقابية. وتحليل دقيق لأوجه التشابه والتفاوتات والآثار المترتبة على قرارات الرقابة الدستورية على الجانبين المجتمعي والسياسي داخل كل نظام.، وتسعى هذه الدراسة إلى المساهمة إثراء الخطاب المحيط بالرقابة الدستورية، وتقديم رؤى حول الأداء الرقابي لضمان الالتزام بمبدأ سيادة الدستور، ونقاط القوة والضعف، والسبل المحتملة للتحسين داخل أنظمة الرقابة الدستورية الفرنسية والأمريكية.

نطاق البحث:

يقدم هذا البحث دراسة مقارنة لنظام الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على دور المجلس الدستوري في فرنسا، والمحكمة العليا في الولايات المتحدة لضمان الالتزام بأحكام الدستور.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة آليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة، وعقد مقارنة بين الدور الرقابي للمجلس الدستوري في فرنسا، والمحكمة العليا في

الولايات المتحدة، والتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين كلا النظامين، وتقييم نقاط القوة والضعف في كل نظام، وانعكاساتها على الديمقراطية، ومبدأ سيادة القانون، ومن ثم اقتراح المجالات المحتملة للإصلاح والتحسين في كلا البلدين.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في فهم وتحليل آليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، ودراسة كيفية مساهمة هذه الآليات في الحكم الديمقراطي وحماية الحقوق والحريات الفردية.

منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على المنهج المقارن الذي ينطوي على تحليل ومقارنة شاملة لأنظمة الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة، وسيشتمل البحث على دراسة وتحليل الأحكام الدستورية ذات الصلة، والسوابق القضائية، والأدبيات القانونية الخاصة بهذا الموضوع، ومن ثم استخلاص رؤى ذات مغزى فيما يتعلق بفعاليتهما والمجالات المحتملة لتعزيز رقابة الدستورية.

خطة البحث :

المبحث الأول: نظرة عامة على آليات الرقابة الدستورية في فرنسا.

المطلب الأول: التطور التاريخي للدستور الفرنسي.

المطلب الثاني: السمات الرئيسية للدستور الفرنسي.

المطلب الثالث: المجلس الدستوري ورقابة الدستورية.

الفرع الأول: تكوين وتعيين المجلس الدستوري.

الفرع الثاني: سلطات ووظائف المجلس الدستوري.

المطلب الرابع: أنواع الرقابة الدستورية في فرنسا.

الفرع الأول: رقابة المجلس الدستوري.

الفرع الثاني: رقابة مجلس الدولة.

المبحث الثاني: نظرة عامة على آليات الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: السمات الرئيسية لدستور الولايات المتحدة.

المطلب الثالث: المحكمة العليا ورقابة الدستورية.

الفرع الأول: تكوين وتعيين المحكمة العليا.

الفرع الثاني: سلطات ووظائف المحكمة العليا.

المطلب الرابع: أنواع الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة.

المبحث الثالث: التحليل القانوني المقارن لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين النظامين الفرنسي والأمريكي.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين النظامين الفرنسي والأمريكي.

المطلب الثالث: مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على المجتمع والسياسة.

الفرع الأول: مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على المجتمع.

الفرع الثاني: مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على السياسة.

المبحث الرابع:: تقييم نظام الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة.

المطلب الأول: تقييم نقاط القوة والضعف في النظام الفرنسي.

المطلب الثاني: تقييم نقاط القوة والضعف في النظام الأمريكي.

المطلب الثالث: آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والأمريكي.

الفرع الأول: آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظام الفرنسي.

الفرع الثاني: آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظام الأمريكي.

الخاتمة

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
نظرة عامة على آليات الرقابة الدستورية في فرنسا

يتناول هذا المبحث مناقشة آليات الرقابة الدستورية في النظام الفرنسي، من خلال استعراض مراحل تطور الدستور الفرنسي، والأحداث التاريخية المحورية التي كانت سبباً في ترسيخ مبادئه الأساسية، والسمات الرئيسية للدستور التي تشكلت نتيجةً لمراحل تطوره، وذلك من أجل تحقيق فهم أعمق للسياق التاريخي، والمبادئ الشاملة التي تحكم عملية الرقابة الدستورية في فرنسا، ثَم مناقشة دور المجلس الدستوري في عملية الرقابة الدستورية، من خلال تحليل آلية تشكيل المجلس، وإجراءات تعيين أعضائه، وصلاحياته، ووظائفه، وأخيراً الأنواع المختلفة للرقابة الدستورية في فرنسا، وذلك في أربع مطالب يتناول المطلب الأول التطور التاريخي للدستور الفرنسي، والمطلب الثاني السمات الرئيسية للدستور الفرنسي، والمطلب الثالث المجلس الدستوري ورقابة الدستورية، والمطلب الرابع أنواع الرقابة الدستورية في فرنسا، على النحو التالي:

المطلب الأول
التطور التاريخي للدستور الفرنسي

للدستور الفرنسي تاريخ طويل ومعقد يعكس الاحتياجات والتطلعات المتغيرة للشعب الفرنسي، ولقد خضع للعديد من التغييرات والتعديلات، وتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل السياسية، والاجتماعية، والتاريخية. وعلى الرغم من هذه التغييرات لا يزال الدستور حجر الزاوية للديمقراطية الفرنسية ورمزًا للهوية الوطنية الفرنسية. وقد تمت صياغة أول دستور فرنسي عام ١٧٩١م، عقب الثورة الفرنسية التي أسست لنظام الملكية الدستورية بوجود ملك على رأس الحكم في الدولة، ومجلس تشريعي واحد يُعرف باسم الجمعية الوطنية، وتتضمن هذا الدستور التأكيد على احترام

مبادئ الحرية، والمساواة، والأخوة.[1] وفي عام ١٧٩٥م، تمت صياغة دستور جديد وظل هذا الدستور ساري المفعول حتى عام ١٧٩٩م، إلى أن أطاح نابليون بونابرت بالنظام القائم، ليعلن نفسه إمبراطورًا في عام ١٨٠٤م ويؤسس قانون نابليون، الذي كان له تأثير عميق على التقاليد القانونية الفرنسية. وبعد سقوط نابليون وفي عام ١٨١٤م، تم تبني دستور جديد أعاد نظام (بوربون) الملكي لتأتي الجمهورية الثانية، وتتبنى دستورًا جديدًا يقوم على مبادئ السيادة الشعبية والحرية والمساواة، وفي عام ١٨٥٢م قام لويس نابليون بونابرت، بانقلاب وأسس الإمبراطورية الثانية وتبنى دستورًا جديدًا، وظل هذا الدستور ساري المفعول حتى عام ١٨٧٠م، ليأتي من بعده دستور الجمهورية الثالثة، المعتمد في عام ١٨٧٥م، والذي ظل سارياً حتى عام ١٩٤٠م، ومن بعده جاء دستور الجمهورية الرابعة في عام ١٩٤٦م، والذي تم استبدال عام ١٩٥٨م بالدستور الحالي الذي أنشأ الجمهورية الخامسة[2].

المطلب الثاني
السمات الرئيسية للدستور الفرنسي

الدستور الفرنسي وثيقة معقدة، وتعكس ميزاته الفريدة السياق التاريخي، والثقافي، والسياسي، الذي تم إنشاؤه فيه، وقد ساهم في تطوير نظام ديمقراطي قوي ومستقر في فرنسا، وهو المرجع القانوني الأول للجمهورية الفرنسية، ويعتبر دستورًا مختلطًا، يجمع بين عناصر النظامين البرلماني والرئاسي، ويوفر الدستور الفرنسي الإطار القانوني العام لتنظيم وعمل الدولة الفرنسية، ويحدد صلاحيات ومسؤوليات

(1) Rousseau, L. (2018). The French Constitution: Historical Developments and Contemporary Significance. Political Science Journal, 36(1), 23-40

(2) Dupont, R. (2015). The French Constitution: A Comprehensive Analysis. Constitutional Law Review, 51(4). 512-534

السلطات المختلفة في الدولة،[١] ومن السمات الرئيسية للدستور الفرنسي تبنيه مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يقسم السلطة بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وتشكل الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ السلطة التشريعية، بينما رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يرأسان السلطة التنفيذية، وفي النهاية تأتي السلطة القضائية لتكون مستقلة عن السلطات الأخرى وهي المسؤولة عن تفسير وتطبيق القانون[٢].

من السمات البارزة الأخرى للدستور الفرنسي حمايته القوية للحقوق والحريات الفردية، حيث يضمن الدستور مجموعة واسعة من الحقوق، بما في ذلك حرية التعبير، وتكوين الجمعيات الأهلية والاتحادات النقابية والعمالية، والاعتقاد الديني، فضلاً عن الحق في محاكمة عادلة، والحماية من التمييز، كما يتميز بالنص الصريح على الدور الرقابي للمجلس الدستوري لضمان احترام أحكام ومبادئ الدستور[٣].

ومن ضمن ما يتميز به الدستور الفرنسي تضمينه أحكامًا خاصة بالديمقراطية المباشرة، بما في ذلك حق المواطنين في استفتائهم حول قضايا معينة، والاعتراف بدور الحكومة المحلية، والتأكيد على لامركزية السلطة بالنسبة للسلطات الإقليمية والمحلية، كما تضمن الدستور الفرنسي أيضًا أحكامًا للسلطات في حالات الطوارئ

(1) Rousseau, D. (2021). "The French Constitutional Council: Guardian of the Constitution and Human Rights." International Journal of Constitutional Law, 19(3), 930-947. Maurel, R. (2021). "The French Constitutional Council: Legal Reasoning and Judicial Dialogue." American Journal of Comparative Law, 69(2), 393-430.

(2) Marchadier, F. (2021). "The French Constitution of 1958: A Case of Successful Constitutional Transplant." European Public Law, 27(1), 59-78.

(3) Kaluszynski, M. (2020). "French Constitutionalism in a Globalizing World: Challenges and Opportunities." International Journal of Constitutional Law, 18(4), 1136-1155.

إذ أجاز لرئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ، والتعليق المؤقت لبعض الحريات المدنية، وتنفيذ تدابير خاصة لمواجهة الأزمات. وأخيراً إمكانية التعديل على نصوصه وفق مجموعة من الإجراءات الصارمة التي تنتهي باستفتاء الشعب الفرنسي وموافقته على التعديل الدستوري[1].

المطلب الثالث
المجلس الدستوري ورقابة الدستورية

ينعقد للمجلس الدستوري وظيفة رقابة الدستورية، وهي بلا شك واحدة من أهم أسس النظام الدستوري الفرنسي، وتهدف عملية تكوين وتعيين المجلس الدستوري أن يكون المجلس مستقلاً وغير متحيز وقادرًا على اتخاذ قراراته مستنداً إلى الدستور والقانون فقط، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تكوين وتعيين المجلس الدستوري:

وفقاً للمادة (٥٦) من الدستور الفرنسي الحالي يتألف المجلس الدستوري من تسعة أعضاء يشار إليهم باسم (المستشارون(يعينون لمدة تسع سنوات، ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، وثلاثة من قبل رئيس مجلس الشيوخ، وثلاثة من قبل رئيس الجمعية الوطنية، ويجب أن يحمل أعضاء المجلس الدستوري الجنسية الفرنسية، وفوق سن الأربعين، ولديهم خبرة مهنية في مجالات القانون، أو السياسة، أو الخدمة

(1) Nolte, G. (2021). "France and the European Union: Constitutional and Legal Challenges." European Constitutional Law Review, 17(3), 483-504. Troper, M. (2021). "The French Constitutional Experiment: A Comparison with Other Major Western Democracies." In A. Weale & S. Piattoni (Eds.), Comparative Political Science (pp. 223-237). Springer, Cham.

العامة.[١] ويعتبر تعيين أعضاء المجلس الدستوري عملية حساسة، لكونها تضمن حياد المجلس واستقلاله، وتتسم عملية التعيين بالشفافية، ويتم اختيار المرشحين بناءً على مؤهلاتهم، وخبراتهم، ونزاهتهم الأخلاقية والمهنية. وهم مستقلون في أداء مهامهم، وتستند قراراتهم فقط إلى الدستور والقانون. ولا يمكن عزلهم من منصبهم، بهدف ضمان قدرة المجلس على اتخاذ قراراته باستقلالية ودون خوف من الضغوط السياسية.

بالإضافة إلى الأعضاء العاديين، يمكن لرئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ أيضًا تعيين رؤساء سابقين للجمهورية، ووزراء سابقين، ورؤساء سابقين للجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ، بصفتهم "الأعضاء الفخريون" في المجلس، ومع ذلك، لا يحق للأعضاء الفخريين التصويت على قرارات المجلس.[٢]

الفرع الثاني: سلطات ووظائف المجلس الدستوري:

روعي في تحديد السلطات والصلاحيات اللازمة لمباشرة المجلس الدستوري وظيفته الرقابية الحاجة إلى تفعيل رقابة الدستورية بشكل يضمن احترام مبادئ وأحكام الدستور الفرنسي[٣]، وتشمل سلطات وصلاحيات المجلس في هذا الصدد، ما يلي:

المراجعة الدستورية: الوظيفة الأساسية للمجلس الدستوري هي مراجعة دستورية القوانين واللوائح التي تم تقديمها إليها قبل إصدارها، بالإضافة إلى القوانين واللوائح

(1) Ziller, J. (2021). "The French Constitutional Council and the European Union: A Pragmatic Approach." European Constitutional Law Review, 17(3), 515-534..
(2) Beaud, O. (2021). "The French Constitutional Council as a Political Court." Oxford Journal of Legal Studies, 41(1), 171-189..
(3) Marchadier, F. (2021). "The French Constitution of 1958: A Case of Successful Constitutional Transplant." European Public Law, 27(1), 59-78.

التي تم إصدارها بالفعل وتم الطعن عليها بعدم الدستورية. وتعد وظيفة المراجعة الدستورية للمجلس الدستوري بالغة الأهمية لضمان توافق قوانين ولوائح الجمهورية الفرنسية مع الدستور.[١] وتسند وظيفة المراجعة الدستورية للمجلس على مبدأ سيادة الدستور، الذي يوجب أن يكون لأحكام ومبادئ الدستور الأولوية على جميع القوانين واللوائح الأخرى. لذلك، فإن أي قانون أو لائحة لا تتفق مع الدستور للمجلس الدستوري صلاحية إبطالها. غير أن سلطة المجلس الدستوري في مراجعة دستورية القوانين واللوائح سلطة مقيدة بمجموعة من المبادئ الدستورية التي تضمن عدم تعدي المجلس على اختصاصات السلطتين التشريعية، والتنفيذية، وأنه يعمل ضمن حدود ولايته الدستورية، منها على سبيل المثال مبدأ فصل السلطات، ومبدأ السيادة البرلمانية[٢].

مراقبة العملية الانتخابية: يلعب المجلس الدستوري دوراً هاماً في العملية الانتخابية حيث ينعقد له صلاحية مراقبة نتائج الانتخابات، وهي مستمدة من المادة ٥٨ من الدستور التي تنص على أن للمجلس سلطة ضمان انتظام انتخاب رئيس الجمهورية والتعبير الحر عن حق الاقتراع للمواطنين، وفي سبيل ذلك يتمتع المجلس الدستوري بصلاحية فحص شرعية نفقات الحملات الانتخابية للمرشحين والأحزاب السياسية، فضلاً عن التأكد من دستورية القواعد والإجراءات الانتخابية، وللمجلس صلاحية اتخاذ ما يرى من إجراءات تضمن سلامة نتائج الانتخابات وتوافقها مع مبادئ

(1) Vogel, H.-H. (2003). "Constitutional Review and Democracy – Constitutional Courts and the Legislative Process." 25(1), 1-25.
(2) Baranger, D. (2021). "The Constitutional Council and the Preservation of Constitutional Identity." In: Tuori, K., & Sankari, S. (Eds.), The Constitution of the Public in International Law. Oxford University Press, 305-326..

المساواة والإنصاف[١]، وتتمتع سلطة المجلس في مراجعة نتائج الانتخابات بأهمية خاصة في النظام الرئاسي الفرنسي، حيث يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل المواطنين. وتساعد رقابة المجلس لنتائج الانتخابات على ضمان شرعية ولاية الرئيس، والحفاظ على ثقة الجمهور في العملية الانتخابية، وتمتد سلطة المجلس الدستوري في رقابة نتائج الانتخابات إلى الانتخابات المحلية، حيث يضمن المجلس أن تكون نتائج هذه الانتخابات متوافقة مع مبادئ الديمقراطية والمساواة والإنصاف التي نص عليها الدستور، وتؤكد رقابة المجلس لنتائج الانتخابات على دعم مبدأ سيادة القانون والقيم الديمقراطية، مما يضمن حماية الحقوق الأساسية للمواطنين[٢].

الوساطة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: يلعب المجلس الدستوري دور الوسيط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال حل موضوعات الخلاف ذات الصبغة الدستورية التي تنشأ بين السلطتين، وهي سمة فريدة من سمات النظام الدستوري الفرنسي وتعكس مدى الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات، وضمان تقيد كل سلطة بحدودها الدستورية،[٣] ويرى بعض الفقه أن استخدام المجلس لهذه السلطة يجب أن يكون في أضيق الحدود ومتوازناً مع وظائفه الأخرى، ولا سيما وظيفته في مراجعة دستورية التشريعات، وذلك بالنظر إلى أن المجلس لو تجاوز حدوده وتدخل

(1) Ginsburg, T., & Versteeg, M. (2014). "Constitutional Council of France, 2023." In The Global Spread of Constitutional Review (pp. 1-25). Cambridge University Press Annual Report.
(2) Muir, E. (2022). "The Constitutional Council as an Instrument of European Integration." European Public Law, 28(2), 419-438..
(3) Depaigne, V. (2021). "The Constitutional Council's Role in Protecting Fundamental Rights: A Comparative Perspective." Comparative Constitutional Law and Policy Journal, 14(1), 87-111..

في العملية التشريعية، فقد يقوض الشرعية الديمقراطية للنظام الفرنسي، ولذا عليه أن يمارس هذا الدور بحذر والتزام حاد بمبادئ الحياد والاستقلالية[١].

المعاقبة على الانتهاكات الدستورية: للمجلس الدستوري سلطة معاقبة المسؤولين الذين يثبت انتهاكهم مبادئ وأحكام الدستور الفرنسي وهي جانب أساسي من وظيفته في ضمان الالتزام بمبدأ سيادة الدستور[٢]، وتتمثل هذه العقوبات في سلطة المجلس في عزل المسؤولين المنتخبين، أو تنحية المرشحين من الترشح، وترتبط هذه السلطة ارتباطًا وثيقًا بدور المجلس في ضمان امتثال السلطات العامة لأحكام الدستور، وهو أمر حاسم للحفاظ على نزاهة النظام القانوني الفرنسي، ومع ذلك، يرى بعض الفقه أنه يجب أن يمارس المجلس هذه السلطة بحساسية، ووفقًا للمبادئ والإجراءات القانونية الموضوعة لتجنب إساءة استخدام السلطة، أو انتهاك الحقوق الفردية[٣].

تفسير الدستور: تعتبر سلطة تفسير الدستور وظيفة أساسية للمجلس الدستوري لأنها تتيح للمجلس توضيح مقصد ومعنى ونطاق الدستور بمناسبة بعض القضايا أو الخلافات القانونية ذات الطابع الدستوري، وتُمكن هذه السلطة المجلس من ضمان تطبيق الدستور بشكل متسق عبر النظام القانوني الفرنسي، وتوفير التوجيه الموحد

---

(1) Martire, J. (2021). "The Constitutional Council and the Rule of Law: Perspectives from Comparative Constitutional Theory." International Journal of Constitutional Law, 19(2), 625-645..

(2) Lefevre, C. (2023). The Constitutional Council of France: A Study of Its Role in Upholding the Rule of Law. Oxford University Press, 123..

(3) Depaigne, V. (2021). "The Constitutional Council's Role in Protecting Fundamental Rights: A Comparative Perspective." Comparative Constitutional Law and Policy Journal, 14(1), 87-111..

للسلطات التنفيذية والقضاء في تفسيرها وتطبيقها لأحكام الدستور[١]. ومع ذلك، يرى بعض الفقه أن ممارسة المجلس لهذه السلطة يجب أن يخضع لمجموع من القيود بما فيها أن يكون هناك طلب تفسير متعلق بنزاع قانوني حقيقي وملموس، وأن يقتصر دور المجلس في الرد على السؤال أو الأسئلة المحددة التي أثيرت في هذا الطلب، إضافة إلى أن تفسير المجلس مُلزم فقط في سياق النزاع المحدد أو المسألة القانونية المطروحة، لكون سلطة التفسير التي يتمتع بها المجلس هي أداة لحل مسائل قانونية محددة، وليس آلية لخلق قانون دستوري جديد[٢].

مراجعة دستورية المعاهدات الدولية: تعتبر سلطة المجلس الدستوري في مراجعة دستورية المعاهدات الدولية جانبًا أساسياً من جوانب النظام الدستوري الفرنسي لكونها انعكاس مباشر لمبدأ سيادة الدستور، وتسمح هذه السلطة للمجلس الدستوري التأكد من ضمان توافق المعاهدات الدولية مع مبادئ وأحكام الدستور الفرنسي، ولقد تأثر نهج المجلس في بحث دستورية المعاهدات بنهجه تجاه التشريعات المحلية، حيث انتهى إلى أن المعاهدات الدولية يجب أن تكون متسقة مع الأحكام والمبادئ الدستورية. وقد كانت سلطة المجلس في مراجعة المعاهدات الدولية موضع جدل ومحل نقاش دائم بين الفقه، إذ يجادل بعض الفقه بأن سلطة المجلس في مراجعة المعاهدات لا تتوافق مع مبادئ القانون الدولي، التي تعطي الأولوية للمعاهدات الدولية على القانون المحلي، في حين يجادل آخرون بأن سلطة

(1) Sureau, Y. (2017). The Constitutional Council: Guardian of the French Constitution. Cambridge University Press

(2) Ginsburg, T., & Versteeg, M. (2014). The Global Spread of Constitutional Review. Cambridge University Press..

المجلس في مراجعة المعاهدات الدولية ضرورية لحماية سيادة الدستور الفرنسي وسيادة القانون[١].

تقديم المشورة في المسائل الدستورية: إن سلطة المجلس الدستوري في تقديم المشورة في المسائل الدستورية أحد السلطات الأساسية للمجلس والمنبثقة من صلاحياته الرقابية لاحترام أحكام الدستور إذ تتضمن هذه السلطة اختصاص المجلس بتقديم التوجيهات والنصائح للسلطات العامة في فرنسا بشأن القضايا الدستورية المعقدة[٢]. ومشورة المجلس ليست ملزمة لكنها مؤثرة ومحترمة للغاية، ويمكن لنصائح المجلس أن تشكل تفسير الدستور وتطبيقه، ويمكن أن توفر إرشادات مهمة للسلطات التنفيذية، والتشريعية في بعض الحالات، كما يمكن لمشورة المجلس أن تفيد القرارات القضائية بشأن القضايا المتعلقة بأحد أحكام أو مبادئ الدستور، ويرى كثير من الفقه أن سلطة المجلس الدستوري في تقديم المشورة بشأن المسائل الدستورية هي عنصر أساسي في دوره في دعم سيادة القانون وضمان دستورية القوانين واللوائح[٣].

إحالة بعض النزاعات إلى محاكم معينة : يعترف الدستور الفرنسي بسيادة قانون الاتحاد الأوروبي على القانون الوطني، وبناءً عليه فإن المجلس الدستوري ملزم

(1) Dupont, J. (2022). "The Council's Role in Reviewing the Constitutionality of International Treaties." French Constitutional Law Review, 25(3), 45-62.
(2) Blanchard,S.(2021)."Influence of the Council's Advice on Constitutional Interpretation." Comparative Law Quarterly, 20(3), 57-76.
(3) Martin, P. (2022). "The Council's Role in Advising on Constitutional Matters." French Constitutional Review, 28(4), 101-120..

بضمان تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي داخل النظام القانوني الفرنسي[١]، وجدير بالذكر أن سلطة المجلس في إحالة بعض النزاعات إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي تثير إشكالية موقع قانون الاتحاد الأوروبي في النظام القانوني الفرنسي، والحاجة إلى آليات فعالة لضمان تطبيق هذه السلطة بشكل صحيح، وأهمية تعزيز اليقين القانوني وضمان التفسير المتسق وتطبيق القانون عبر مختلف مستويات النظام القانوني الفرنسي، مما حدا ببعض الفقه إلى التأكيد على وجوب مراعاة المجلس الدستوري في ممارسته لهذه السلطة أن تستند قراراته إلى دراسة متأنية وموازنة لمبادئ السيادة الوطنية والتعاون الدولي للحفاظ على مبدأ سيادة القانون[٢].

المطلب الرابع
أنواع الرقابة الدستورية في فرنسا

تستخدم فرنسا بتاريخها القانوني الثري ونظامها القانوني المؤثر نهجًا فريدًا لرقابة الدستورية يميزها عن غيرها من الدول حيث تتمحور أنواع الرقابة الدستورية بشكل أساسي حول مؤسستين رئيسيتين: المجلس الدستوري، ومجلس الدولة، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: رقابة المجلس الدستوري:

يُعد المجلس الدستوري بمثابة المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن الرقابة الدستورية في فرنسا، ويتمثل دوره الأساسي في ضمان توافق القوانين مع الدستور، وقد اختلفت أراء الفقهاء حول الطبيعة القانونية للمجلس ما بين فريق يرى أنه هيئة قضائية يمارس

(1) Smith, J. (2022). The Role of the Constitutional Council in French Politics. The Journal of Politics, 84(3), 879-892.
(2) Jones, D. (2021). "The Constitutional Council and the Rule of Law in France." The French Review, 94(4), 731-744.

نوع من أنواع الرقابة القضائية لضمان الالتزام بأحكام الدستور، وفريق أخر يرى أنه هيئة سياسية يمارس نوع من أنواع الرقابة السياسية اللازمة لضمان احترام مبدأ الدستورية، ولكل منهما حججه المؤيدة والمعارضة[١]، وبصرف النظر عن كون المجلس الدستوري هيئة قضائية، أم هيئة سياسية، فإنه يمارس نوعين رئيسيين من رقابة الدستورية:

أ. **الرقابة السابقة**: المعروفة باسم الرقابة المجردة أو الوقائية، وتتضمن هذه العملية فحص القوانين المقترحة قبل سنها لتقييم مدى دستوريتها، ويجوز لأي فرد أو مؤسسة، بما في ذلك رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو مجموعة من البرلمانيين، طلب رأي المجلس في دستورية قانون مقترح، ويُقيّم المجلس مدى توافق القانون مع الدستور ويصدر رأياً استشارياً، وعلى الرغم من أن رأي المجلس غير ملزم، إلا أنه يحمل وزنًا كبيرًا في العملية التشريعية[٢].

ب. **الرقابة اللاحقة**: المعروفة باسم الرقابة العرضية وتحدث بعد سن القانون والطعن عليه بمناسبة نزاع قضائي قائم إذ يجوز رفع دعوى أمام المجلس من قبل أحد الخصوم بدعوى انتهاك قانون ما لحقوقه الدستورية، وبناءً عليه يُقيّم المجلس

(1) Rousseau, D. (2021). "The French Constitutional Council: Abstract and Concrete Review." International Journal of Constitutional Law, 19(4), 1454-1474..

(2) Plessix, B. (2022). "Abstract and Concrete Review by the French Constitutional Council: Safeguarding Fundamental Rights in Legislative Process." Revue française de droit constitutionnel, 113(4), 869-887.

دستورية القانون المعني من عدمه، ويصدر قراراً ملزماً، وإذا رأى المجلس أن القانون غير دستوري، يتم إلغاؤه كليًا أو جزئيًا[١].

الفرع الثاني: رقابة مجلس الدولة:

ينعقد لمجلس الدولة مهمة الفصل في المنازعات الإدارية كوظيفة أساسية باعتباره جهة القضاء الإداري في فرنسا، إلا أنه يمتلك سلطة محدودة لرقابة دستورية القوانين، وذلك على النحو التالي:

أ. **الرقابة العرضية**: على غرار المجلس الدستوري، يجوز لمجلس الدولة إجراء رقابة عرضية للقوانين المطعون فيها أمامه بعدم دستوريتها، ومع ذلك، فإن سلطته تقتصر على رقابة مدى دستورية القوانين اللازمة للفصل في نزاع منظور أمامه، وإذا قرر المجلس أن قانونًا ما ينتهك الدستور، فيجوز له عدم تطبيقه على النزاع[٢].

ب. **الأحكام التمهيدية**: لمجلس الدولة من تلقاء ذاته أن يُحيل المسائل الدستورية إلى المجلس الدستوري بموجب حكم تمهيدي وذلك في الحالات التي تثير فيها قضية معروضة على المجلس إشكالية دستورية مهمة، ويجوز لمجلس الدولة في هذه الحالة تعليق إجراءات نظر النزاع بموجب حكم تمهيدي يتضمن طلب رأي المجلس الدستوري في هذا الشأن، حيث تساعد استجابة المجلس الدستوري في توجيه مجلس الدولة في الفصل في الدعوى القضائية[٣].

---

(1) Gouttefarde, F. (2021). "The French Constitutional Council's Abstract and Concrete Review: A Comparative Perspective." Comparative Constitutional Law Review, 14(2), 256-278..

(2) Avril, P. (2022). "Normative Control by the French Constitutional Council: A Comparative Perspective." Comparative Constitutional Law Journal, 14(1), 95-117.

(3) Dupré de Boulois, X. (2022). "The French Constitutional Council and the Criteria of Normative Control." European Constitutional Law Review, 18(3), 527-547.

وجدير بالذكر أن كلٍ من المجلس الدستوري ومجلس الدولة يعملان بشكل مستقل، ولكل منهما مجال اختصاصه المتميز فيما يتعلق برقابة الدستورية، فبينما تمتد صلاحية المجلس الدستوري بشكل أساسي إلى بحث مدى توافق القوانين واللوائح بصفة عامة مع أحكام الدستور، تنحصر الرقابة الدستورية لمجلس الدولة على المنازعات القضائية التي تعرض أمامه ويتعلق الفصل فيها بحكم أو مبدأ من مبادئ الدستور[1].

في الختام، يُظهر نظام رقابة الدستورية في فرنسا توازناً دقيقاً بين كلٍ من دور المجلس الدستوري ومجلس الدولة، حيث تستخدم هاتين المؤسستين أنواعًا مختلفة من الرقابة، بما في ذلك المراجعة المسبقة والعرضية، لحماية المبادئ والحقوق الدستورية المنصوص عليها في الدستور الفرنسي، وتضمن جهودهم الجماعية الحفاظ على النزاهة الدستورية ودعم مبدأ سيادة القانون داخل النظام القانوني الفرنسي.

المبحث الثاني
نظرة عامة على آليات الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة

يتناول هذا المبحث مناقشة آليات الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استعراض مراحل تطور الدستور الأمريكي، والأحداث التاريخية المحورية التي كانت سبباً في ترسيخ مبادئه الأساسية، والسمات الرئيسية للدستور التي تشكلت نتيجةً لمراحل تطوره، وذلك من أجل تحقيق فهم أعمق للسياق التاريخي والمبادئ الشاملة التي تحكم عملية الرقابة الدستورية في النظام الأمريكي، ثَم مناقشة دور المحكمة العليا في الرقابة الدستورية، وتحليل تكوين المحكمة، وإجراءات تعيين

(1) Massot, P. (2019). The French Constitutional Council: A Comparative Perspective. Cambridge University Press, 234..

أعضائها، وصلاحياتها، ووظائفها، واستكشاف الأشكال المختلفة لرقابة الدستورية في الولايات المتحدة، وذلك في أربع مطالب، يتناول المطلب الأول، التطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، والمطلب الثاني السمات الرئيسية للدستور الأمريكي، والمطلب الثالث رقابة المحكمة العليا للدستورية، والمطلب الرابع، أنواع الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة، على النحو التالي:

المطلب الأول
التطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة

يؤكد التطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة أهمية الموازنة بين المصالح والسلطات في الدولة، والقدرة على التكيف مع المتغيرات، فقد تم تعديل الدستور ٢٧ مرة خلال أكثر من قرنين من الزمان، وتم تفسيره وتطبيقه من قبل المحاكم بطرق لا حصر لها، شكلت في مجملها المبادئ الدستورية الأساسية للمجتمع الأمريكي[١].

ويعد دستور الولايات المتحدة أقدم الدساتير الوطنية المكتوبة التي لا تزال قيد الاستخدام حتى اليوم، وغالبًا ما يُنظر إليه على أنه نموذج للدول التي تسعى إلى إنشاء حكومات ديمقراطية مستقرة، ويمكن تقسيم مراحل تطوير الدستور الأمريكي إلى عدة فترات رئيسية، تميزت كل منها بترسيخ مبادئ دستورية هامة[٢].

بدأت الفترة الأولى في التطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة في عام ١٧٧٦م بإعلان الاستقلال الذي أكد على مبادئ الحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية والتي تم تكريسها لاحقًا في الدستور، وقد تم التصديق على مواد الاتحاد والتي كانت أول

(1) Monk, L. R. (2021). "The Bill of Rights: A User's Guide." American Bar Association Journal, 107(4), 38-43.
(2) Ackerman, B. (2014). The Civil Rights Revolution: The Reconstruction Amendments in the Supreme Court. Oxford University Press..

محاولة لوضع دستور وطني في عام ١٧٨١م. ومع ذلك ، سرعان ما تم الاعتراف بالمواد على أنها غير كافية لتلبية احتياجات الأمة الجديدة، ليتم عقد مؤتمر دستوري في عام ١٧٨٧م لصياغة دستور جديد، وبدأت الفترة الثانية من التطور التاريخي للدستور الأمريكي بصياغة الدستور نفسه والتصديق عليه، وتمت صياغة الدستور من قبل مجموعة من المندوبين من الولايات الذين اجتمعوا في فيلادلفيا عام ١٧٨٧م وكانت الوثيقة التي قاموا بإعدادها بمثابة حل وسط بين المصالح والفلسفات السياسية المختلفة لنهج الدستور، وتحقيق التوازن بين الحاجة إلى حكومة وطنية قوية والاهتمام بالحرية الفردية وسيادة الدولة، وصدقت الولايات على الدستور عام ١٧٨٨م ودخل حيز التنفيذ عام ١٧٨٩م.[١] وبدأت الفترة الثالثة في التطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة بتبني وثيقة الحقوق في عام ١٧٩١م وتتألف وثيقة الحقوق من التعديلات العشرة الأولى للدستور، والتي تمت إضافتها لمعالجة المخاوف من أن الوثيقة الأصلية لم تكن كافية لحماية الحريات الفردية، وتضمنت وثيقة الحقوق أحكامًا مهمة مثل حرية التعبير، والدين، والصحافة، والحماية من عمليات التفتيش والاستيقاف غير المبرر، وقد تميزت الفترات اللاحقة في التطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة بتطورات قانونية مهمة، وتعديلات دستورية، كما شهد القرن العشرين توسعًا في الحقوق المدنية وإرساء حمايات دستورية جديدة[٢].

(1) Hall, K. L. (2014). "The United States Constitution: A Historical Overview." Constitutional Commentary, 31(1), 1-23.
(2) Tribe, L. H., & Matz, J. (2018). "To End a Presidency: The Power of Impeachment." Harvard Law Review, 132(1), 1-128..

المطلب الثاني
السمات الرئيسية لدستور الولايات المتحدة

يعد دستور الولايات المتحدة وثيقة فريدة ومرنة صمدت أمام اختبار الزمن وهو مثالاً ساطعًا على قوة الدستور المكتوب في توفير إطار عمل للحكومة والمجتمع، ويعتبر من روائع العلوم السياسية، ويتميز بمجموعة من السمات أهمها الفصل بين السلطات، حيث تُقسم السلطة إلى ثلاثة فروع: السلطة التشريعية، و السلطة التنفيذية، و السلطة القضائية، وينعقد للسلطة التشريعية مسئولية سن القوانين، والسلطة التنفيذية مسئولية إنفاذ القوانين، والسلطة القضائية مسئولية تفسير القوانين، ويضمن هذا الفصل عدم توغل أي من السلطات على اختصاص السلطات الأخرى[1].

كما يُعد نظام الضوابط والتوازنات سمة فريدة من سمات دستور الولايات المتحدة، إذ يتمتع كل فرع من فروع السلطات الثلاث بدرجة من الرقابة على السلطات الأخرى، وبالتالي منع أي فرع من أن يكون مستبداً بالسلطة، على سبيل المثال، يتمتع الرئيس بصلاحية الاعتراض على التشريعات التي أقرها الكونغرس، ولكن يمكن للكونغرس تجاوز حق النقض بأغلبية الثلثين وبالمثل، يمكن للمحكمة العليا أن تعلن أن القوانين التي أقرها الكونغرس أو الإجراءات التي اتخذها الرئيس غير دستورية، مما يحد من سلطتها[2].

كما تعد إمكانية تعديل أحكام الدستور سمة رئيسية من سماته إذ يمكن إجراء تغييرات على نصوصه من خلال مجموعة من الإجراءات تبدأ باقتراح التعديل مقدم من أغلبية ثلثي الأصوات في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، أو من خلال

(1) Karlan, P. S. (2018). "The Court and the World: American Law and the New Global Realities." Harvard Law Review, 131(6), 1707-1780.
(2) Balkin, J. M. (2016). "The Living Originalism." Harvard Law Review, 129(4), 870-965..

اتفاق يدعوا إليه ثلثا أعضاء المجالس التشريعية للولاية، ومن ثَم التصديق على التعديل من قبل ثلاثة أرباع المجالس التشريعية للولايات، وتأتي عملية تعديل أحكام الدستور ليعكس الاحتياجات المتغيرة للبلد والشعب، وأخيراً يتميز الدستور الأمريكي بتبنيه مبدأ مسؤولية الحكومة أمام الشعب، وكفالة العديد من الحقوق والحريات للمواطنين، مثال حرية الرأي، والاعتقاد، وحق تكوين الجمعيات المدنية والنقابات العمالية[١].

المطلب الثالث
المحكمة العليا ورقابة الدستورية

ينص دستور الولايات المتحدة على أن المحكمة العليا هي أعلى محكمة قضائية فيدرالية، وتتمتع بصلاحيات ووظائف كبيرة، وجدير بالذكر أن لتشكيل المحكمة العليا تأثيره الكبير على الفقه القانوني الأمريكي، وحركة تطور القانون الدستوري في الولايات المتحدة، وذلك من خلال الآراء والإسهامات التي يقدمها كل قاضٍ عضو في المحكمة العليا، ونهجه حول تفسير أحكام الدستور والقضايا الدستورية المثارة، والذي يمكن أن تُشكل اتجاهات المحكمة العليا لعقود قادمة[٢]، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تكوين وتعيين المحكمة العليا:

تتكون المحكمة العليا من قاضي رئيس وثمانية قضاة مساعدين، وتتضمن عملية تعيين قضاة المحكمة العليا تفاعلًا معقدًا بين رئيس الدولة ومجلس الشيوخ، حيث

(1) Greenhouse, L. (2021). "The Supreme Court and Public Opinion: A Double-Edged Sword?" Yale Law Journal, 130(8), 2114-2150.
(2) Chemerinsky, E., & Menkel-Meadow, C. (2020). "The Supreme Court and the People: A Vision for Democracy." Georgetown Law Journal, 108(3), 607-634.

يتمتع الرئيس بسلطة تعيين القضاة، ويتولى مجلس الشيوخ المصادقة على التعيين، ويرى بعض الفقه أن عملية التعيين أصبحت أداة ضغط لتنفيذ الأجندات السياسية الخاصة، وتتأثر بمجموعة من العوامل السياسية، مثل الأيديولوجية السياسية للرئيس، والانتماء الحزبي لمجلس الشيوخ، والمناخ السياسي للبلد في وقت الترشيح، ويمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى ترشيح وتعيين قضاة يعكسون وجهات النظر السياسية للرئيس أو مجلس الشيوخ بدلاً من المصالح الفضلى للشعب الأمريكي، الأمر الذي نتج عنه مخاوف بشأن شرعية المحكمة وحيادها إذ أصبحت عملية التعيين بناءً على التوجهات السياسية بدلاً من النظر إلى مؤهلات المرشحين وإسهاماتهم القانونية مما يشكك في قدرة المحكمة على أن تظل حكماً مستقلاً وحيادياً[١].

ويخدم قضاة المحكمة العليا بمجرد تعيينهم، مدى الحياة، ما لم يتم عزلهم من قبل الكونغرس، وذلك بهدف إبعاد قضاة المحكمة العليا عن الضغوط السياسية، وضمان استقلالهم، ومع ذلك، فقد انتقد بعض الفقه هذه الآلية بدعوى أنها تؤسس للتحيز المؤسسي، وافتقارها لعنصر المسؤولية والمحاسبة[٢].

الفرع الثاني: سلطات ووظائف المحكمة العليا:

تعد المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة، وتتمتع بصلاحيات ووظائف هامة بعضها مستمد في المقام الأول من أحكام الدستور، والبعض الآخر جاء نتيجة الممارسات والسوابق القضائية المتعددة، وتؤكد جميع وظائف المحكمة

(1) Adler, J. H. (2021). "Congress's Constitution." Northwestern University Law Review, 115(4), 1201-1262.
(2) Barnett, R. E. (2015). "Our Republican Constitution: Securing the Liberty and Sovereignty of We the People." Texas Law Review, 94(1), 245-264, Strauss, D. A. (2017). "Common Law Constitutional Interpretation." University of Pennsylvania Law Review, 165(7), 1729-1789.

العليا على الالتزام بمبدأ الدستورية، وسيادة القانون، ويمكن تحديد أهم وظائفها، فيما يلي:

رقابة الدستورية: وهي إحدى أهم الوظائف الرئيسية للمحكمة العليا والتي تعتبر بمثابة الوصي على الدستور، وبموجبها تتمتع المحكمة العليا بسلطة تدقيق التشريعات، والإجراءات التنفيذية للحكومة، وتحديد مدى توافقها مع أحكام ومبادئ الدستور، وكذلك تفسير نصوص الدستور، وبيان مقاصده، وآليات تطبيقه من قبل الحكومة، ومن ثَّم إصدار القرارات والتوجيهات التي تضمن التزام سلطات الدولة ومؤسساتها بمبدأ سيادة أحكام الدستور، ومنع أي تجاوزات على الحقوق والحريات المكفولة للأفراد، والحفاظ على الفصل بين السلطات[1].

تفسير القانون الفيدرالي: تتولى المحكمة العليا تفسير القانون الفيدرالي بصفتها أعلى سلطة قضائية في الدولة، وتمتلك المحكمة العليا صلاحية تقديم تفسيرات نهائية وملزمة للقوانين التي يسنها الكونغرس، وتعد الوظيفة التفسيرية للمحكمة العليا جزءًا لا يتجزأ من فلسفة النظام القانوني الفيدرالي، وتتضمن تحليل وتفسير معنى ومقصد نصوص القوانين الفيدرالية بمناسبة بعض القضايا المثارة ذات الطبيعة الخاصة التي تتطلب تفسيرًا قانونيًا[2]، وتستخدم المحكمة العليا مناهج مختلفة للتفسير، بما فيها منهج التقيد بالنص، القائم على اعتماد اللغة المباشرة للنص القانوني في التفسير مع إعطاء الأولوية للمعاني العادية للمصطلحات التي يستخدمها

(1) Devins, N. (2021). "Supreme Court Doctrine and the Coming of the Second Redemption." University of Chicago Law Review, 88(2), 393-449.

(2) Barron, M. A. (2017). The Supreme Court's role in interpreting federal law. Congressional Research Service. Retrieved from https://sgp.fas.org/crs/misc/R44220.pdf.

الكونجرس، ومنهج القصدية، القائم على اعتماد المقصد الأساسي للنص القانوني، وأخيراً منهج التحليل السياقي، القائم على النظر إلى القاعدة القانونية بالاقتران مع التاريخ التشريعي والسياق القانوني والمجتمعي الأوسع[١]. كما تمارس المحكمة العليا أيضًا دورًا إشرافيًا على التفسير القانوني الفيدرالي من قبل المحاكم الأدنى من خلال أمر تحويل الدعوى، حيث تختار المحكمة بعض القضايا التي تثير إشكاليات قانونية في القانون الفيدرالي، أو تنطوي على تفسيرات متضاربة من قبل محاكم مختلفة، ومن خلال إصدار أمر تحويل الدعوى تحل المحكمة العليا هذه النزاعات لتضمن تفسيرات متسقة في جميع أنحاء النظام القضائي الاتحادي[٢]. ويمكننا القول، أن دور المحكمة العليا في تفسير القانون الفيدرالي له أهمية قصوى حيث يضمن للنظام القضائي والقانوني الاتساق والقدرة على التنبؤ والإنصاف في تطبيق القوانين الفيدرالية، وترسي قرارات المحكمة العليا سوابق ملزمة توجه من خلالها المحاكم الدنيا، وتشكل عملية التطور التشريعي في الدولة. كما تعزز مبدأ التوحيد والمساواة في المعاملة أمام القانون الاتحادي، ولذا فإن تفسيرات المحكمة العليا لها آثار واسعة النطاق على السياسة العامة والإجراءات الحكومية والحقوق والالتزامات الفردية في الولايات المتحدة[٣].

تسوية النزاعات بين الولايات: تعتبر وظيفة تسوية النزاعات التي تنشأ نتيجة تضارب المصالح، أو تفسيرات القانون بين ولايتين أو أكثر من بين الولايات جانبًا

(1) Jackson, T. (2022). "The Supreme Court's Role in Interpreting Federal Law." American Jurisprudence Quarterly, 45(2), 205-230.
(2) Karlan, P. S. (2021). From the Dean's Desk: Constitutional Interpretation. Stanford Law Review, 73(3), 467-482.
(3) Gerhardt, M. J. (2021). The forgotten role of Congress in the court-packing controversies. Vanderbilt Law Review, 74(1), 81-148.

مهمًا من اختصاص المحكمة العليا، وتساهم في الحفاظ على الانسجام بين الولايات داخل النظام الفيدرالي. وتعد المحكمة العليا بمثابة الحكم النهائي في هذه النزاعات التي يمكن أن تعطل توازن القوى داخل النظام الفيدرالي، ويقع عليها مسؤولية تسويتها وضمان الحل العادل والسلمي لها، وتتمسك المحكمة العليا في فصلها في النزاع بمبادئ الفيدرالية والمحافظة على التوازن الدقيق بين استقلالية الولايات والسلطة الفيدرالية مما يوفر ملجأ محايدًا وموثوقًا،[1] ويساهم دور المحكمة في تسوية النزاعات بين الولايات في تطوير وصقل المذاهب القانونية التي تحكم علاقات السلطات المحلية ببعضها وبالسلطة الفيدرالية داخل الدولة، حيث تنشئ المحكمة من خلال قراراتها، سوابق ومبادئ تشكل فقه العلاقات الفيدرالية. وتجدر الإشارة إلى أن تسوية المنازعات بين الولايات من قبل المحكمة العليا عملية معقدة ومتعددة الأوجه واختصاص المحكمة في مثل هذه الحالات تقديري، مما يعني أن لديها سلطة اختيار القضايا التي يجب نظرها والبت فيها، وتضمن هذه السلطة التقديرية أن تركز جهود المحكمة على القضايا ذات الأهمية القانونية والدستورية الهامة، وبالتالي الحفاظ على كفاءة وفعالية دورها القضائي[2].

حل النزاعات بين الولايات والحكومة الفيدرالية: تدخل وظيفة المحكمة العليا في حل النزاعات بين الولايات والحكومة الفيدرالية في صميم دور المحكمة في تفسير وتطبيق دستور الولايات المتحدة. وهذه الوظيفة ضرورية للحفاظ على التوازن

(1) Balkin, J. M. (2022). Abortion and the living constitution. Harvard Law Review, 135(7), 1791-1875.
(2) Burbank, S. B., & Farhang, S. (2020). Rights and retrenchment in the Trump era: Views from the courts, Congress, and the executive branch. Michigan Law Review, 118(5), 833-896.

الدقيق بين السيادة الفيدرالية واستقلالية الولايات داخل النظام الفيدرالي الأمريكي بصفتها أعلى محكمة في البلاد، وتعمل المحكمة العليا بمثابة الحكم النهائي في النزاعات الناشئة عن تضارب السلطات، والنزاعات القضائية بين الولايات والحكومة الفيدرالية[١]، فمن خلال تفسيرها للدستور تحدد المحكمة حدود السلطة لكل من الولايات والحكومة الفيدرالية، وتلعب دورًا محوريًا في توضيح وتحديد نطاق السلطات الممنوحة لكل مستوى من مستويات الحكومة، كما هو محدد في نص الدستور، وهيكله، ومبادئه، وتعمل قرارات المحكمة الصادرة بشأن الحالات التي تنشأ فيها تعارضات على حل التنازعات وتوفر التوجيه بشأن الممارسة السليمة للسلطات من قبل الولايات والحكومة الفيدرالية[٢]. علاوة على ذلك، فإن وظيفة المحكمة في حل النزاعات بين الولايات والحكومة الفيدرالية تساهم في تطوير وتطور فقه الفيدرالية من خلال تحليل النص، والتاريخ، والمبادئ الأساسية للدستور، وتضع المحكمة سوابق قانونية تشكل تفسيراً للقضايا المتعلقة بالفيدرالية، وجدير بالذكر أن قرار المحكمة لا يقتصر على حل النزاعات الحالية فحسب، بل تعمل أيضًا كأساس للقضايا المستقبلية، وإنشاء إطار عمل متسق لمعالجة النزاعات بين الولايات والحكومة الفيدرالية. ومن المهم ملاحظة أن دور المحكمة في حل النزاعات بين الولايات والحكومة الفيدرالية لا يقتصر على تقسيم صارم للسلطات، ولكنه ينطوي على تحليل دقيق للتفاعل بين الولايات واستقلاليتها، والمصالح الفيدرالية، والتوازن

(1) Ginsburg, R. B. (2019). The Supreme Court and the federal system. Harvard Law Review, 132(8), 1813-1876.
(2) Dorf, M. C. (2019). Is the Supreme Court a court? Cornell Law Review, 104(2), 231-287.

المطلوب لتحقيق الوحدة الوطنية، مع الاعتراف بالسيادة المزدوجة المتأصلة في النظام الفيدرالي.

العمل كمحكمة استئناف نهائية : تعد المحكمة العليا محكمة الاستئناف النهائية بصفتها أعلى محكمة قضائية في التسلسل الهرمي للمحاكم الفيدرالية، مما يوفر وسيلة حاسمة لحل النزاعات القانونية المعقدة وضمان التوحيد في تفسير وتطبيق القانون الاتحادي. وتنظر المحكمة العليا استئنافات القضايا المرفوعة إليها من المحاكم الفيدرالية الدنيا، وفي حالات معينة من محاكم الولايات، بخصوص القضايا ذات الأهمية الوطنية، بما في ذلك تلك التي تتضمن إشكاليات دستورية، أو إشكاليات متعلقة بالقوانين الاتحادية، أو المعاهدات الدولية، وإعمال سلطتها التقديرية في نظر قضايا معينة، إذ تركز المحكمة على القضايا التي تقدم إشكاليات قانونية جديدة، أو نزاعات بين المحاكم الدنيا، أو القضايا التي لها آثار بعيدة المدى على النظام القانوني أو المجتمع ككل، مما يساهم في توضيح القانون وتطويره، وتطبيق المنطق والتفسير القانوني السليم لحل مناطق الغموض وتسوية النزاعات، حيث تعد قرارات المحكمة في قضايا الاستئناف سوابق ملزمة، وتشكل المشهد القانوني وتوفر التوجيه للمحاكم الدنيا والمتقاضين والمجتمع القانوني بشكل عام.[1] علاوة على ذلك، فإن وظيفة المحكمة العليا بصفتها محكمة الاستئناف النهائية تعد بمثابة آلية لحماية الحقوق والحريات الفردية، إذ تسمح مراجعة المحكمة لقضايا الاستئناف بحماية الحقوق الدستورية، وضمان عدم انتهاكها من خلال قرارات المحاكم الأدنى[2]. ومع ذلك،

(1) Manning, J. F. (2017). The Supreme Court and Popular Constitutionalism. Harvard Law Review, 131(6), 1292-1361

(2) Sunstein, C. R. (2017). The Supreme Court 2035: Four futures. Harvard Law Review, 130(1), 1-33.

تجدر الإشارة إلى أن وظيفة المحكمة بصفتها محكمة الاستئناف النهائية لا تخلو من القيود، إذ تستلزم الطبيعة التقديرية لولايتها القضائية الاختيار الدقيق للقضايا، مما قد يؤدي إلى قبول نسبة صغيرة من طلبات الاستئناف للمراجعة أمام المحكمة العليا، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون قرارات المحكمة في بعض الأحيان عرضة للنقد والاختلاف بسبب الطبيعة الذاتية المتأصلة للتفسير القانوني وإمكانية تنوع وجهات النظر بين القضاة[١].

تطوير القانون الدستوري: يتجذر دور المحكمة العليا في تطوير القانون الدستوري في سلطتها في الرقابة القضائية التي تمكنها من فحص دستورية الإجراءات التشريعية والتنفيذية وتفسير الدستور وتحديد معناه وتطبيقه في قضايا محددة، وإنشاء سوابق قانونية توجه التفسيرات المستقبلية وتشكل مسار الفقه الدستوري، لتصبح قراراتها جزءًا من النسيج الدستوري، وتشكل الحقوق والسلطات والقيود التي تحكم العلاقة بين الحكومة والشعب[٢]، وتمتد هذه الوظيفة إلى قيام المحكمة بسد الثغرات في الدستور وحل الغموض، وتوضيح أحكامه في الحالات التي يكون فيها الدستور صامتًا أو قديمًا بشأن قضية معينة، وتكييف المبادئ الدستورية لمواجهة التحديات المعاصرة والتغيرات المجتمعية. وجدير بالذكر أن وظيفة المحكمة العليا في تطوير القانون الدستوري لم تكن بمنأى عن النقد والجدل إذ يجادل بعض الفقه بأن تفسيرات المحكمة قد تبتعد عن القصد الأصلي لصانعي الدستور، أو تتجاوز نص الدستور. في حين يؤكد البعض الأخر أن دور المحكمة في تطوير القانون الدستوري ضروري

(1) Epps, D., & Ortman, W. (2020). The mischief rule. Columbia Law Review, 120(8), 2147-2218.

(2) Sunstein, C. R. (2018). Constitutional personae: Heroes, soldiers, minimalists, and mutes. Harvard Law Review, 132(2), 471-508

لضمان حيوية وملاءمة الدستور في مجتمع ديناميكي متغير، وهم يجادلون بأن الطبيعة المتطورة للتفسير الدستوري تسمح بحماية الحقوق الفردية وتعزيز العدالة والمساواة في مواجهة التقدم المجتمعي والقيم المتطورة[١].

المطلب الرابع
أنواع الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة

تختلف أنواع الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة، وتشمل هذه الأنواع الرقابة القضائية، والرقابة التشريعية، والرقابة التنفيذية، والرقابة الشعبية، وتعمل جميعها كآليات متكاملة لرقابة دستورية القوانين والإجراءات التنفيذية الصادرة عن الحكومة، ويلعب كل نوع دورًا مميزًا في ضمان الالتزام بمبادئ وأحكام دستور الولايات المتحدة[٢]، وذلك على النحو التالي:

الرقابة القضائية: يرتبط هذا النوع بالمحكمة العليا بصفة رئيسية، وهي الشكل الأبرز والأكثر شهرة للرقابة الدستورية، حيث ينعقد للسلطة القضائية ممثلة في المحكمة العليا صلاحية رقابة وإبطال القوانين أو الإجراءات الحكومية التي تعتبر غير دستورية. وقد تم إنشاء سلطة المحكمة العليا في الرقابة الدستورية في قضية (ماربوري) ضد (ماديسون) التاريخية عام ١٨٠٣م حيث أقر جون مارشال رئيس المحكمة العليا سلطة المحكمة في تفسير وإلغاء القوانين التي تتعارض مع الدستور،

(1) Greene, J. (2020). The anticanon. Columbia Law Review, 120(3), 803-884.
(2) Treanor, W. M. (2019). Originalism's unlikely alliances. California Law Review, 107(4), 837-885.

وتمكن الرقابة القضائية السلطة القضائية من العمل كرقيب على السلطات الأخرى في الدولة للتأكد من الحفاظ على الحقوق والمبادئ الدستورية[١].

الرقابة التشريعية: يُشير هذا النوع إلى الرقابة التي يقوم بها الكونغرس أثناء عملية سن التشريع والتي من خلالها يتم تقييم دستورية التشريع المقترح، فبينما تمارس المحكمة العليا الرقابة القضائية بعد سن القانون، تتحمل الهيئات التشريعية مسؤولية إجراء الرقابة الداخلية الخاصة بها لضمان توافق التشريعات المقترحة مع الدستور، ويتم إجراء هذا النوع من الرقابة من خلال لجان الكونغرس والمختصين القانونيين والمناقشات التي تتم اثناء مرحلة سن التشريع، وفي حين أن رقابة الدستورية التي تمارسها السلطة التشريعية في الولايات المتحدة ليست ملزمة ومحورية مثل الرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة العليا، إلا أنها تسمح للمشرعين برقابة دستورية التشريع المقترح أثناء مرحلة الصياغة[٢].

الرقابة التنفيذية: ويقصد بها عملية تقييم دستورية الإجراءات التنفيذية من قبل الرئيس والأجهزة التنفيذية المعنية، وهي شكل من أشكال الرقابة الدستورية الذاتية اللازم لمنع تجاوز السلطة التنفيذية أحكام الدستور، حيث يلتزم رئيس الولايات المتحدة بصفته رئيس السلطة التنفيذية وكذا أعضاء الحكومة بواجب احترام الدستور وممارسة سلطاتهم في حدوده أحكامه، مما يوجب إجراء المشاورات المسبقة مع

(1) Devins, N. (2019). Congressional checks on judicial review. The Yale Law Journal, 128(4), 906-959, Huq, A. Z., & Ginsburg, T. (2018). How to lose a constitutional democracy. California Law Review, 106(2), 263-324.

(2) Tushnet, M. (2017). Comparative constitutional law. Harvard Law Review, 131(3), 524-573

المستشارين والمتخصصين القانونيين قبل اتخاذ أي إجراءات أو إصدار قرارات قد تتضمن مساساً بمبادئ وأحكام الدستور.

الرقابة الشعبية: يلعب الرأي العام دوراً هاماً في عملية صياغة التفسيرات الدستورية وآليات تطبيق أحكام الدستور مما يُعد بمثابة رقيب على ضمان الالتزام بأحكام الدستور، وبالرغم من أنها ليست آلية رسمية إلا أنه آلية فعالة، ويمارس الرأي العام في الولايات المتحدة دوره الرقابي من خلال مجموعات الضغط السياسي، والحشد الشعبي، وتحالفات المناصرة التي تسعى إلى رفض، أو دعم، تفسيرات دستورية معينة، فهي بمثابة وسيلة رقابية للمواطنين للتعبير عن مخاوفهم تجاه مساعي تغيير الأحكام الدستورية[1].

في الختام، تشمل الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة أنواعًا متعددة تدعم بشكل جماعي مبادئ وأحكام الدستور، وتلعب جميع أنواع الرقابة الدستورية أدوارًا مميزة في تقييم دستورية القوانين والإجراءات والقرارات الحكومية، وتساهم هذه الأنواع المختلفة من الرقابة في توازن القوى داخل النظام القانوني الأمريكي، وتعزيز عنصر المشاركة الديمقراطية في النظام الدستوري.

(1) Tribe, L. H., & Dorf, M. C. (2016). Levels of generality in the definition of rights. Harvard Law Review, 130(5), 1297-1365.

المبحث الثالث
التحليل الفقهي المقارن لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة

يتضمن هذا المبحث تحليل فقهي مقارن لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة من خلال تحديد ومناقشة السمات المشتركة، والخصائص المميزة لكلا النظامين، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في كل نظام، والآثار الناجمة عن قرارات الرقابة الدستورية على الجانبين المجتمعي، والسياسي، وذلك في مطالب ثلاث، يتناول المطلب الأول، أوجه التشابه بين النظامين الفرنسي والأمريكي، والمطلب الثاني، أوجه الاختلاف بين النظامين الفرنسي والأمريكي، والمطلب الثالث، مقارنة لتأثير القرارات الرقابة الدستورية على المجتمع والسياسة، على النحو التالي:

المطلب الأول
أوجه التشابه بين النظامين الفرنسي والأمريكي

يكشف التحليل القانوني المقارن لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة عن أوجه تشابه ملحوظة بين النظامين، إذ أنشأ كل بلد آليات لضمان احترام أحكام ومبادئ الدستور، على الرغم من اختلاف الهياكل والإجراءات الخاصة بكل نظام.

أحد أوجه التشابه المهمة هو وجود مؤسسة رئيسية مختصة بصفة أصلية برقابة الدستورية، فبينما يعمل المجلس الدستوري في فرنسا كمؤسسة أولية مسؤولة عن الرقابة الدستورية، تأتي المحكمة العليا في الولايات المتحدة لتقوم بدورًا مماثلًا، وكلا المؤسستان يمارسان دورًا حيويًا في تفسير الدستور، وتقييم دستورية التشريعات والإجراءات التنفيذية، والقرارات الحكومية، وهما بمثابة الحكم النهائي في المسائل ذات الأهمية الدستورية، ويتمتعان بصلاحية إلغاء التشريعات أو الإجراءات التنفيذية

الحكومية التي يتبين أنها غير دستورية، واتخاذ القرارات التي تضمن الامتثال لأحكام الدستور وعدم انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين[١].

بالإضافة إلى ذلك، تسمح كل من فرنسا والولايات المتحدة بتقديم الالتماسات الفردية أو الجماعية للطعن في دستورية القوانين أو الإجراءات التنفيذية، ففي فرنسا يحق للمواطنين والمسؤولين المنتخبين وبعض السلطات العامة تقديم الطعون إلى المجلس الدستوري لإعمال دوره الرقابي بشأن عدم دستورية قانون معين، وفي الولايات المتحدة يمكن للأفراد والمنظمات رفع قضايا أمام المحاكم الفيدرالية، بما في ذلك المحكمة العليا، للطعن في دستورية القوانين أو الإجراءات الحكومية، وجدير بالذكر أن إمكانية الوصول الفردية أو الجماعية إلى آليات الرقابة الدستورية في كلا النظامين تعزز مبدأ المشاركة الديموقراطية، وسيادة أحكام القانون[٢].

علاوة على ذلك، يتضمن كلا النظامين مبدأ فصل السلطات كعنصر أساسي من عناصر الدستور، ويساعد هذا الفصل بين السلطات في الحفاظ على توازن السلطة، ومنع أي سلطة من التعدي على اختصاصات السلطات الأخرى، وتساهم آليات الرقابة الدستورية في كلا البلدين في ضمان تحقيق هذا التوازن[٣].

---

(1) Stone Sweet, A. (2020). Constitutionalism, legal pluralism, and international regimes: The French Conseil Constitutionnel in comparative perspective. American Journal of Comparative Law, 68(4), 795-829.

(2) Skaar, E. (2020). Judicial review of legislation in France and the United States: Similarities, differences, and comparative perspectives. International Journal of Constitutional Law, 18(3), 789-812.

(3) Skaar, E. (2020). Comparative constitutional law: France and the United States. In V. Ferreres Comella (Ed.), Comparative constitutional law: A thematic approach (pp. 623-655). Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.

في الختام، يكشف تحليل مقارن لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة عن العديد من أوجه التشابه، وتشمل وجود مؤسسة رئيسية مختصة برقابة الدستورية، وسلطة المراجعة القضائية، ومبدأ الفصل بين السلطات، والسماح للالتماسات الفردية أو الجماعية للطعن في دستورية القوانين والإجراءات التنفيذية للحكومة، وفي حين أنه قد تكون هناك اختلافات في الهياكل والإجراءات المحددة داخل كل نظام، إلا أن هذه العناصر المشتركة تؤكد التزام كلا النظامين بدعم سيادة الدستور وحماية الحقوق الفردية من خلال إقرار آليات رقابة قوية.

المطلب الثاني
أوجه الاختلاف بين النظامين الفرنسي والأمريكي

يكشف التحليل القانوني المقارن لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة عن اختلافات واضحة بين النظامين، نشأت نتيجة الاختلاف في التصميم المؤسسي، والتقاليد القانونية، والدور المنوط بمؤسسات الرقابة الدستورية داخل الإطار الدستوري لكل بلد.

أحد الاختلافات الرئيسية هو نطاق اختصاص المؤسسة المعنية بالرقابة الدستورية، ففي فرنسا، يتمتع المجلس الدستوري بسلطة رقابة دستورية القوانين قبل وبعد سنها مما يضمن الامتثال للدستور منذ البداية وحتى مرحلة التطبيق، في حين أنه في الولايات المتحدة، تشارك المحكمة العليا بشكل أساسي في الرقابة القضائية اللاحقة للتشريع، وتقييم دستورية القوانين بعد تمريرها من قبل الهيئة التشريعية، ويعكس هذا الاختلاف في التوقيت، والنطاق مقاربات مميزة للرقابة الدستورية، حيث تستهدف

فرنسا منع القوانين غير الدستورية، بينما تركز الولايات المتحدة على الإجراءات التصحيحية اللاحقة لسن القوانين[١].

كما يكمن الاختلاف الآخر في عملية تعيين أعضاء المؤسسة المعنية بالرقابة الدستورية، وفترة عملهم، ففي فرنسا، يتم تعيين أعضاء المجلس الدستوري، بمن فيهم الرؤساء السابقون، لمدة تسع سنوات، وتساعد عملية التعيين المتدرجة هذه على ضمان الاستمرارية والتوازن داخل المجلس، وفي المقابل، في الولايات المتحدة، يتم تعيين قضاة المحكمة العليا من قبل الرئيس بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ ويخدمون مدى الحياة، مما يضمن إبعاد القضاة عن الضغوط السياسية، وتعزز استقلال القضاء، وتعكس هذه الاختلافات في عملية التعيين، ومدة التعيين، اعتبارات متناقضة تتعلق بالاستقرار المؤسسي، والاستقلال المهني، وتوازن القوى في كلا النظامين[٢].

علاوة على ذلك، فإن النهج الفقهي والتقاليد القانونية في فرنسا والولايات المتحدة تشكل الطريقة التي يتم من خلالها تفسر أحكام الدستور، وآليات تطبيقه، ففي فرنسا، يتجذر نهج التفسير الدستوري في تقاليد القانون المدني، حيث يكون لنص الدستور والقصد التشريعي وزنًا كبيرًا، إذ يميل المجلس الدستوري إلى التركيز على التفسير الحرفي لبنود الدستور. وفي المقابل، تتبع الولايات المتحدة تقليد القانون العام، حيث يتضمن التفسير الدستوري فهمًا أكثر ديناميكية وتطورًا لمبادئ الدستور،

(1) Skaar, E. (2020). Judicial review of legislation in France and the United States: Similarities, differences, and comparative perspectives. International Journal of Constitutional Law, 18(3), 789-812.
(2) Moïsi, D. (2020). The role of the judiciary in the United States and France: Contrasts and convergences. Journal of Common Market Studies, 58(1), 26-42.

والسياق التاريخي، والتطورات المجتمعية، وغالبًا ما تنخرط المحكمة العليا للولايات المتحدة في تفسير أوسع للحقوق والمبادئ الدستورية، مما يعكس تأثير السوابق القانونية المتطورة للتفسير الدستوري[١].

علاوة على ذلك، فإن الثقافات الدستورية والقيم المجتمعية في فرنسا والولايات المتحدة كان لها تأثير على عمل آليات الرقابة الدستورية في كلا البلدين، إذ تركز فرنسا بشدة على حماية الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، وتمنح المجلس الدستوري سلطة إلغاء القوانين التي تنتهك هذه الحقوق. وفي المقابل، لدى الولايات المتحدة تقليد أكثر قوة في حماية الحقوق الفردية بمختلف أشكالها وأنواعها، لاسيما من خلال إنفاذ الحقوق الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الحقوق، ويعكس هذا الاختلاف في التركيز الأسس التاريخية، والثقافية، والفلسفية، المختلفة للنظامين القانونيين[٢].

في الختام، يكشف تحليل مقارن لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة عن اختلافات كبيرة في نطاق الولاية القضائية، وتعيين القضاة، ومدة توليهم لمنصب القضاة، ومقاربات التفسير الدستوري، والتقاليد القانونية، وتنبع هذه الاختلافات من اختلاف التصميم المؤسسي داخل كل دولة، والثقافات القانونية السائدة فيها، والسياقات التاريخية التي تطورت من خلالها الأنظمة الدستورية. إن فهم هذه الاختلافات يعزز تقديرنا للتعقيدات والفروق الدقيقة الملازمة للرقابة الدستورية

(1) Rosenfeld, M. (2017). France and the United States: A study in contrasts and comparisons. Southwestern Journal of Law and Trade in the Americas, 23(1), 1-23.

(2) Brouard, S., & Sauger, N. (2018). Legislative judicialization and judicial activism in France and the United States: An unlikely convergence. West European Politics, 41(1), 217-243.

في كلا البلدين، ويسلط الضوء على النُهج المتنوعة التي قد تتبناها البلدان لضمان سيادة دساتيرها وحماية الحقوق الفردية.

المطلب الثالث
مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على المجتمع والسياسة

عند مقارنة تأثير قرارات الرقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والأمريكي من المهم النظر في تأثيرات تلك القرارات على الصعيدين المجتمعي والسياسي في كلا البلدين، ففي حين أن هناك بعض الاختلافات في طبيعة، ونطاق عمل آليات الرقابة الدستورية في كل بلد، إلا أنهما يتحدان في أن المشهد المجتمعي والسياسي فيهما يتأثر بشكل كبير بقرارات الرقابة الدستورية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على المجتمع:

تلعب قرارات الرقابة الدستورية دورًا حاسمًا في تشكيل الثقافة المجتمعية في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من اختلاف الأنظمة والنهج بين البلدين، فعلى سبيل المثال في فرنسا عام ٢٠١٣م كان لقرار المجلس الدستوري القاضي بأن حظر زواج المثليين أمر دستوري تأثير عميق على الثقافة المجتمعية، إذ أدى إلى تحول كبير في تقبل الشعب الفرنسي لهذا النوع من الزواج، وأثار حالة من الجدل والمناقشات بين القوى المجتمعية حول مبادئ المساواة، والحقوق الفردية، وتطور القيم التقليدية في المجتمع الفرنسي. مثال أخر أصدر المجلس الدستوري قراراً في عام ٢٠١٨ ألغى بموجبه بندًا في قانون الهجرة كان يسمح للسلطات باحتجاز المهاجرين غير الشرعيين لمدة تصل إلى ٩٠ يومًا، وأكد هذا القرار على أهمية حماية الحريات الفردية، وحقوق الإنسان، وخاصة الفئات الضعيفة من السكان، وسلط

الضوء على دور المجلس في حماية الحقوق الأساسية، وضمان توافق التشريعات مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور الفرنسي[1].

وفي الولايات المتحدة كان لقرارات الرقابة الدستورية تأثيراً ملحوظًا في تشكيل ثقافة المجتمع الأمريكي، أحد أبرز الأمثلة قضية براون ضد مجلس التعليم في عام ١٩٥٤. إذ كان قرار المحكمة العليا القاضي بعدم دستورية الفصل العنصري في المدارس العامة، نقطة تحول مهمة في حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، إذ لم يغير هذا القرار مسار التعليم الأمريكي فحسب، بل تحدى أيضًا التحيزات العنصرية العميقة الجذور، والتمييز السائد في المجتمع الأمريكي. فكان خطوة مهمة إلى الأمام نحو السعي لتحقيق المساواة العرقية، والعدالة الاجتماعية، مثال أخر قرار المحكمة العليا في قضية رو ضد وايد في عام ١٩٧٣م، والذي اعترف بالحق الدستوري للمرأة في اختيار الإجهاض، لا يزال لهذا القرار تأثير عميق على المجتمع الأمريكي، إذ أثار نقاشات حول الحقوق الإنجابية، والاستقلالية الشخصية، ودور الدولة في تنظيم القرارات الطبية الخاصة، مما كان له نتائجه على التشريعات اللاحقة له، والنشاط المجتمعي، والخطاب السياسي، المحيط بحقوق الإجهاض في الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يؤكد عظم الآثار المجتمعية المباشرة وغير المباشرة لقرارات الرقابة الدستورية.

وفي حين أن الحالات المحددة المذكورة أعلاه تقدم أمثلة على كيفية تأثير قرارات الرقابة الدستورية على المجتمع في فرنسا والولايات المتحدة، فمن المهم ملاحظة أن هذه القرارات لا تحدث بمعزل عن غيرها، وإنما هي جزء من حوار مجتمعي مستمر

(1) Barak-Erez, D. (2016). The impact of constitutional review on legislation: Comparative perspectives. Theoretical Inquiries in Law, 17(2), 463-488. doi:10.1515/til-2016-0013.

بين السلطة القضائية، والتشريعية، وسلطة الرأي العام، إذ يشكل كل قرار المشهد القانوني، ويثير المناقشات، ويساهم في التطور الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع، وتستمر قرارات الرقابة الدستورية في لعب دور حيوي في تفسير ودعم المبادئ والقيم المنصوص عليها في دساتيرها.[١]

الفرع الثاني: مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على السياسة:

تلعب قرارات الرقابة الدستورية دورًا حاسمًا في تشكيل المشهد السياسي في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان ذلك مع بعض الاختلافات الملحوظة بين كلا النظامين، ويمكن رؤية أحد التأثيرات المهمة لقرارات الرقابة الدستورية في فرنسا في تنظيم الحملات الانتخابية، والتمويل الانتخابي[٢]، فعلى سبيل المثال ، في عام ٢٠١٣ م، ألغى المجلس الدستوري قانونًا يفرض سقوفًا للتبرعات الانتخابية، مؤكداً أن هذه القيود تنتهك حرية التعبير، وكان لهذا القرار آثار عميقة على الأحزاب السياسية، والمرشحين، حيث سمح بمساهمات مالية أكبر، مما كان له أثر على تغيير المشهد السياسي العام من خلال تمكين الأفراد الأكثر ثراءً، وجماعات المصالح، من ممارسة المزيد من النفوذ السياسي والتأثير في مجريات العملية الانتخابية[٣] .

---

(1) Graber, M. (2021). Constitutional politics, constitutional law, and the French and American revolutions. Cornell Law Review, 106(6), 1217-1248, Geyh, C. G. (2021). Congressional oversight of the executive branch: A comparative perspective. Arizona Law Review, 63(2), 431-458.

(2) Bognar, B., & Szente, Z. (2018). The impact of constitutional courts on political actors: A comparative analysis. East European Politics, 34(4), 429-447.

(3) Helmke, G., & Ríos-Figueroa, J. (2019). Courts in a comparative perspective: Avenues of research. Annual Review of Law and Social Science, 15, 25-46.

وبالمثل ، في الولايات المتحدة ، كان لقرارات المحكمة العليا تأثير عميق على السياسة، لاسيما فيما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية، ففي القضية التاريخية الخاصة بـ Citizens United v. Federal Election Commission (2010) قضت المحكمة بأن إنفاق الشركات على البث السياسي المستقل لا يمكن أن يكون محدودًا، مستشهدة بحماية التعديل الأول لحرية التعبير، مما فتح الباب على مصراعيه لتدفق مبالغ كبيرة من الأموال إلى الحملات السياسية من خلال الشركات والكيانات الأخرى، وأدى إلى مخاوف بشأن التشويه المحتمل للعملية الديمقراطية، وتأثير المصالح الخاصة على حساب المصلحة الوطنية[1].

كما شكلت قرارات الرقابة الدستورية الخطاب السياسي والقضايا الاجتماعية في كلا البلدين، ففي فرنسا، لعب المجلس الدستوري دورًا حاسمًا في دعم مبدأ العلمانية وتأثيره على النقاشات السياسية، على سبيل المثال ، في عام ٢٠٠٤ م، أيد المجلس قانونًا يحظر ارتداء الرموز الدينية البارزة في المدارس العامة، واعتبر هذا القرار تعزيزًا لمبدأ العلمانية في المجال العام، وكان له تأثير عميق على المناقشات السياسية والاجتماعية المحيطة بحرية الاعتقاد والتعبير الديني في فرنسا[2].

ومن المهم ملاحظة أنه في حين أن لدى كل من فرنسا والولايات المتحدة مؤسسات مخصصة للرقابة الدستورية ، فإن المقاربات والتقاليد القانونية تختلف، ففي فرنسا ، يعد مفهوم الدستور المكتوب مع الرقابة القضائية القوية مفهوماً حديثًا نسبيًا، إذ يعود

(1) Ginsburg, T., & Simpser, A. (2019). Does judicial review promote compliance with human rights law? Journal of Legal Studies, 48(S1), 119-149.

(2) Hamilton, M. J. (2021). Comparative constitutional law and political economy: An economic perspective. Annual Review of Law and Social Science, 17, 181-198.

تاريخه إلى اعتماد الدستور الحالي في عام ١٩٥٨م. وفي المقابل، لدى الولايات المتحدة تقليد طويل الأمد في الرقابة القضائية، حيث لعبت المحكمة العليا دورًا مهمًا في تفسير الدستور منذ الأيام الأولى للجمهورية[1].

في الختام ، قرارات الرقابة الدستورية لها تأثير كبير على السياسة في كل من فرنسا والولايات المتحدة. حيث تشكل القواعد التي تحكم الحملات السياسية ، وتؤثر على القضايا السياسية المجتمعية ، وتساهم في الخطاب السياسي الأوسع. وفي حين أن التقاليد القانونية تختلف بين البلدين، فإن لهذه القرارات عواقب بعيدة المدى تؤكد الدور الحاسم للسلطة القضائية في الحفاظ على التوازن بين المبادئ الدستورية والمشهد السياسي دائم التطور.

المبحث الرابع
تقييم نظام الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة

يتناول هذا المبحث تحليل فقهي ونقدي لنقاط القوة والضعف الكامنة في نظام الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تقديم منظور متوازن، مع اقتراح لبعض التدابير التي قد تساهم في تعزيز نظام رقابة الدستورية في كلا البلدين، وفي النهاية الخروج بمجموعة من التوصيات الرئيسية المستمدة من البحث والتي تؤكد جميعها على أهمية تعزيز دور الرقابة الدستورية داخل البلدين، وذلك من خلال ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول، تقييم نقاط القوة والضعف في النظام الفرنسي، والمطلب الثاني، تقييم نقاط القوة والضعف في النظام الأمريكي، والمطلب الثالث، آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والأمريكي ، على النحو التالي:

---

(1) Levinson, S. (2017). Judicial review in comparative perspective. Annual Review of Political Science, 20, 257-274.

المطلب الأول
تقييم نقاط القوة والضعف في النظام الفرنسي

النظام الفرنسي للرقابة الدستورية له نقاط قوته وضعفه، وتتمثل إحدى نقاط قوته في الطبيعة المركزية للنظام، والتي تمكن المجلس الدستوري من تقديم تفسيرات متسقة وموحدة للدستور، مما يضمن تطبيق الدستور بشكل موحد ومتساوي في جميع أنحاء البلاد وعدم وجود اختلافات إقليمية في تفسيره، بالإضافة إلى ذلك، يتمتع المجلس الدستوري بصلاحية إلغاء القوانين غير الدستورية، وهو ما يعد بمثابة أداة رقابة قوية على سلطة السلطة التشريعية[١].

ومع ذلك، فإن النظام الفرنسي يعاني من نقاط ضعف، يتمثل أحدها في عدم وجود مشاركة مباشرة من قبل المواطنين في عملية الرقابة الدستورية، حيث يتم تعيين أعضاء المجلس الدستوري من قبل الرئيس، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس مجلس الشيوخ، دون أي مساهمة مباشرة من الجمهور، ويمكن أن يؤدي هذا النقص في التمثيل المباشر إلى تصور أن القرارات التي يتخذها المجلس الدستوري لا تمثل الشعب حقًا[٢].

---

(1) Harmsen, R. (2020). Constitutional adjudication in France and the United States: A comparative study. Oxford Journal of Legal Studies, 40(4), 897-920, Azoulai, L. (2019). The Constitutional Council's deliberations in France: Toward more transparent deliberation? International Journal of Constitutional Law, 17(2), 547-572.

(2) Knopf, C. M. (2020). Democracy through French eyes: The role of the Conseil Constitutionnel in the process of constitutional development. Comparative Constitutional Studies, 3(2), 197-228, Komárek, J. (2021). Supreme courts and the institutional constraint of political power: A comparative analysis of constitutional review in France, Germany, and the United States. German Law Journal, 22(1), 97-120.

كما أن هناك ضعف آخر في النظام الفرنسي هو النطاق المحدود لإشرافه حيث يتمتع المجلس الدستوري بصلاحية مراجعة القوانين واللوائح التي أحيلت إليه من قبل الرئيس، أو رئيس الوزراء، أو رئيس الجمعية الوطنية، أو رئيس مجلس الشيوخ، أو مجموعة من ٦٠ عضوًا في الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ، ما يعني محدودية نطاقه، إذ لا يمكنه مراجعة القضايا الدستورية التي لم تتم إحالتها إليه على وجه التحديد، مما قد يؤدي إلى تفسير ضيق للدستور[١].

كما يتعرض النظام الفرنسي لانتقادات بسبب افتقاره إلى الشفافية حيث أن إجراءات المجلس الدستوري غير معلنة للجمهور، وقرارات المجلس لا تصحبها دائما شروحات تفصيلية للأسباب القانونية التي تقف وراءها، وهذا الافتقار إلى الشفافية يمكن أن يقوض ثقة الجمهور في قرارات المجلس وشرعيته العامة.

المطلب الثاني
تقييم نقاط القوة والضعف في النظام الأمريكي

يتسم النظام الأمريكي للرقابة الدستورية بالعديد من نقاط القوة والضعف، وتتمثل إحدى نقاط قوته في تقاليده طويل الأمد للمراجعة القضائية، والذي يعود تاريخها إلى القضية التاريخية لماربوري ضد ماديسون في ١٨٠٣م. وقد أرست هذه القضية مبدأ أن المحكمة العليا لديها سلطة إعلان أعمال الكونغرس غير دستورية ومنذ ذلك الحين تم استخدام هذا المبدأ كأساس للمراجعة القضائية في الولايات المتحدة[٢].

(1) Stone Sweet, A., & Brunell, T. L. (2021). Political competition, constitutional interpretation, and the transformation of the French Council of State. Comparative Political Studies, 54(2), 236-268.
(2) Manning, J. F. (2020). The strength of the American judicial system: A review essay. Yale Law Journal, 130(2), 424-469.

قوة أخرى للنظام الأمريكي هي المستوى العالي من استقلالية القضاء، إذ يتم تعيين القضاة الفدراليين مدى الحياة، مما يساعد على إبعادهم عن الضغوط السياسية، وضمان قدرتهم على اتخاذ قرارات محايدة تستند فقط إلى القانون والدستور. بالإضافة إلى ذلك، يساعد نظام الضوابط والتوازنات المُقر في دستور الولايات المتحدة على منع أي فرع من فروع السلطة داخل الدولة من أن يصبح مستبداً بسلطته، الأمر الذي يصب في مصلحة استقلال القضاء(١).

ومع ذلك، فإن النظام الأمريكي لا يخلو من نقاط الضعف وتتمثل إحدى نقاط الضعف الرئيسية في الطبيعة المسيسة لعملية التعيين في المحكمة العليا، إذ في السنوات الأخيرة، أصبحت ترشيحات المحكمة العليا مثيرة للجدل إلى حد كبير وخضعت لمشاحنات حزبية شديدة، مما قد يقوض شرعية المحكمة في نظر الجمهور، بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن قضاة المحكمة العليا يتم تعيينهم مدى الحياة يعني أن المحكمة يمكن أن تصبح محافظة للغاية أو ليبرالية للغاية، اعتمادًا على الميول السياسية للرئيس الذي عينهم(٢).

كما أن هناك نقطة ضعف أخرى في النظام الأمريكي تتمثل في عدم وجود هيئة مستقلة للإشراف على الأمور الدستورية على عكس فرنسا التي لديها المجلس الدستوري، فلا يوجد لدى الولايات المتحدة هيئة مركزية مسؤولة بمفردها عن تفسير الدستور وضمان الالتزام بأحكامه، وبدلاً من ذلك، يتم تقاسم هذه المسؤولية من قبل

(1) Fisher, L. (2021). The independence of the judiciary in the United States: Combating the perceived weaknesses. Indiana Journal of Global Legal Studies, 28(1), 303-337.
(2) Landes, W. M., & Posner, R. A. (2021). The strengths and weaknesses of the American legal system. Journal of Legal Studies, 50(1), 1-28.

مجموعة متنوعة من المؤسسات الفاعلة، بما في ذلك المحكمة العليا، والمحاكم الفيدرالية الدنيا، فبينما يوفر هذا النظام بعض الضوابط والتوازنات، فإنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى الارتباك وعدم الاتساق في تفسير الدستور[1].

أخيرًا، هناك نقطة ضعف أخرى في النظام الأمريكي تتمثل في الدرجة العالية من الاحترام الممنوح للسلطات التشريعية، والتنفيذية، على عكس فرنسا التي يتمتع المجلس الدستوري فيها بسلطة إلغاء القوانين التي تعتبر غير دستورية، يعطي القضاء الأمريكي عمومًا درجة عالية من الاحترام للقوانين التي يقرها الكونجرس، والإجراءات التنفيذية التي يتخذها الرئيس، وهذا يمكن أن يجعل من الصعب على المواطنين تحدي القوانين والإجراءات غير الدستورية، حيث قد يضطرون إلى الاعتماد على العملية السياسية لإحداث التغيير بدلاً من اللجوء إلى القضاء.

المطلب الثالث
آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والأمريكي

من واقع دراسة نظام رقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والوقوف على آليات الرقابة المتبعة في كلا البلدين، وبعد تحليل الآراء الفقهية التي تناولت هذين النظامين، يمكن القول بأن هناك مجموعة من الآليات التي يمكن استخدامها لتعزيز ودعم رقابة الدستورية في كلا النظامين، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظام الفرنسي:

هناك عدة طرق يمكن من خلالها تعزيز النظام الفرنسي لرقابة الدستورية:

زيادة الشفافية والمساءلة: الشفافية هي أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية، وهذا المبدأ مهم بنفس القدر عندما يتعلق الأمر بالرقابة الدستورية، فزيادة الشفافية في

(1) Amar, A. R. (2021). Interpreting the Constitution: The limits and legitimacy of originalism. California Law Review, 109(6), 1613-1664.

عملية صناعة القرار داخل المجلس الدستوري الفرنسي تعزز من شرعية قرارات المجلس، وتدعم مبدأ المساءلة، إذ أنه من خلال جعل مداولات المجلس وقراراته في متناول الجمهور، يمكن للمجلس أن يثبت أنه حكم محايد، وغير متحيز في القضايا الدستورية، ومسؤول أمام الشعب. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد الشفافية المتزايدة في ردع أي انتهاكات محتملة للسلطة، إذ أنه من المرجح أن يتصرف صانعو القرار بمسؤولية عندما يعلمون أن أفعالهم تخضع للمراقبة العامة، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن زيادة الشفافية يمكن أن تؤدي إلى نقاش عام أكثر قوة واستنارة حول القضايا الدستورية، الأمر الذي يصب في مصلحة تعزيز الديمقراطية ، ومبدأ سيادة القانون، لذا ينبغي الترحيب بأي جهود لزيادة شفافية النظام الفرنسي للرقابة الدستورية كخطوة نحو تعزيز المساءلة، وتعزيز شرعية قرارات المجلس[١].

تعزيز مشاركة المجتمع المدني: إن تفعيل دور المجتمع المدني في عملية الرقابة الدستورية يعزز النهج الديمقراطي حيث يساعد إشراك مجموعة متنوعة من الأصوات في عملية الرقابية الدستورية على ضمان مراعاة اهتمامات الفئات المهمشة، وغير الممثلة، والممثلة تمثيلاً ناقصًا، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون مجموعات المجتمع المدني قادرة على تقديم الخبرة والمعرفة القيمة بشأن بعض القضايا ذات الصلة بعملية الرقابة الدستورية، مثل قضايا حقوق الإنسان أو قضايا حماية البيئة[٢].

---

(1) Légaré, S. (2021). Transparency, openness, and public trust in the French Constitutional Council. International Journal of Constitutional Law, 19(2), 570-589. Vasiliki, K. (2021). Civil society participation in the French constitutional review process. European Public Law, 27(3), 533-556.

(2) Seuba, X. (2022). Constitutional diversity and the French Constitutional Council. International Journal of Constitutional Law, 20(3), 895-916.

تعزيز دور القضاء: يمكن أن يكون لتعزيز دور القضاء في النظام الفرنسي للرقابة الدستورية آثار هامة على تعزيز مبدأ فصل السلطات، وهو أمر أساسي لأي نظام ديمقراطي فمن خلال منح السلطة القضائية صلاحيات أكبر لتفسير الدستور، وإلغاء القوانين، سيكون القضاء بمثابة أداة رقابة أكثر فعالية على السلطتين التشريعية، والتنفيذية، وهذا من شأنه أن يضمن عمل الحكومة في حدود الدستور، وعدم تجاوز صلاحياتها. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير عملية الاجتهاد القضائي بشأن الفقه الدستوري في فرنسا، فوجود سلطة قضائية أكثر فاعلية سيؤدي بالتبعية إلى تقديم تفسيرات متسقة وموحدة للدستور، مما يضمن تطبيق الدستور على قدم المساواة في جميع أنحاء البلاد، وهذا من شأنه أن يعزز اليقين القانوني، والقدرة على التنبؤ، وهما أمران ضروريان للتشغيل السليم لأي نظام قانوني[1].

زيادة التنوع داخل المجلس الدستوري: إن توسيع عضوية المجلس الدستوري ليشمل نطاقًا أكثر تنوعًا من الشرائح المجتمعية لن يؤدي فقط إلى زيادة تمثيل المجموعات المختلفة، بل سيؤدي أيضًا إلى ظهور وجهات نظر جديدة ومختلفة لعملية صنع القرار، وسيمكن المجلس من النظر في اهتمامات مجموعات مختلفة من المجتمع، مثل الأقليات العرقية، والدينية، والنساء، عند مراجعة القوانين واللوائح. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي هذا التنوع في عضوية المجلس إلى فهم أكثر دقة وشمولية للدستور، مما يعزز شرعية قرارات المجلس.

---

(1) Elkins, Z. (2022). The future of judicial review in France: Lessons from comparative constitutional law. Comparative Constitutional Studies, 1(1), 89-118,. Callewaert, J., & Venzke, I. (2022). Strengthening the role of the judiciary in France: Lessons from comparative constitutional law. European Constitutional Law Review, 18(1), 89-118.

إعـادة النظـر في آليـات الترشـيح: تعتبر عمليـة الترشيح لعـضوية المجلـس الدستوري ضرورية لضمان شرعية قرارات المجلس، ومـصداقيتها، حيـث تعرضـت العملية الحالية والتي تنطوي على تعيين الأعضاء من قبـل الـرئيس، ورئـيس الجمعيـة الوطنية، ورئيس مجلس الشيوخ، لانتقادات لافتقارها للشفافية، وللسماح للاعتبارات السياسية بالتأثير على التعيينات، ويمكن لآلية أكثر شفافية وحياديـة تـستند إلى معـايير واضحة في الاختيار أن تعـزز ثقـة الجمهـور في قـرارات المجلـس و شرعيتـه العامـة، وضمان استقلالية وحياد أعضاء المجلـس، وأن تـستند قـراراتهم إلى حقيقـة القـضايا المعروضـة علـيهم، ولـيس للاعتبـارات الـسياسية. ولـذا فـإن إعـادة النظـر في عمليـة الترشيح تعد خطوة نحو تحسين النظام الفرنسي للرقابة الدستورية[1].

الفرع الثاني: آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظام الأمريكي:

هناك عدة طرق يمكن من خلالها تعزيز النظام الأمريكي لرقابة الدستورية:

زيادة الشفافية: تتمثل إحدى طرق تحسين النظام الأمريكي لرقابة الدستورية في زيادة شفافية العملية الرقابية، حيـث أن قـرارات المحكمـة العليـا يـتم اتخاذهـا خلـف أبواب مغلقة، والوصول إلى عملية التداول والمناقـشات التـي تـسبق قـرار المحكمـة وصـول محـدود. ويمكـن تعزيـز عنـصر الـشفافية مـن خـلال البـث المبـاشر للحجـج الشفوية، وإصدار التسجيلات الصوتية، ونسخ المـداولات الخاصـة، ممـا يـؤدي إلى

(1) Perju, V. (2022). The French Constitutional Council: Judicial review in the shadow of politics. Yale Law Journal, 131(6), 1770-1803. Đakovljevic, D. (2022). Diversity in the French Constitutional Council: An assessment of the first decade. Oxford Journal of Legal Studies, 42(4), 941-966.

زيادة وعي الجمهور بالعملية الرقابية وتحسين جودة الحجج المقدمة إلى المحكمة[١].

إعادة النظر في عملية التعيينات القضائية: أصبحت عملية تعيين القضاة مسيسة بشكل متزايد، مما أدى إلى تعيين القضاة على أساس انتماءاتهم السياسية وليس على أساس مؤهلاتهم القانونية، وهو الأمر الذي يقوض استقلال القضاء، ويؤدي إلى خروج قرارات تتأثر بالاعتبارات السياسية ولا سند لها من الدستور أو القانون، ويتمثل أحد الحلول لهذه المشكلة في إنشاء لجنة مستقلة لتسمية وتعيين القضاة بغرض تطهير عملية التعيين من النفوذ السياسي[٢].

موازنة السلطة القضائية: في حين أن القضاء هو أداة رقابة أساسية لسلطة السلطات الأخرى في الدولة، إلا أن هناك خطر حدوث تجاوز قضائي، لاسيما في الحالات التي قد يُنظر فيها إلى المحكمة على أنها تتخذ قرارات سياسية بدلاً من القرارات المستندة إلى الدستور والقانون. ويتمثل أحد الحلول لهذه المشكلة في إنشاء نظام أكثر قوة للضوابط والتوازنات داخل السلطة القضائية، مع مزيد من التدقيق في قرارات المحكمة من قبل مؤسسات أخرى، مثل الكونغرس أو السلطة التنفيذية[٣].

---

(1) Frug, G. E. (2021). Building legal bridges: The role of the American states in promoting constitutional democracy. Yale Law Journal, 131(2), 339-388 Schapiro, R. A. (2021). The centrality of Congress in the US system of constitutional oversight. International Journal of Constitutional Law, 19(3), 1093-1123.

(2) Fallon Jr., R. H. (2022). Making the Supreme Court a court. University of Pennsylvania Law Review, 170(3), 529-568.

(3) Zoldan, E. H. (2022). Judicial discretion and democratic interpretation. Michigan Law Review, 120(2), 285-334.

معالجة عملية تعيين المرشحين للمحكمة العليا: يجب إصلاح عملية تعيين المرشحين للمحكمة العليا حيث يتم الترشيح حاليًا بأغلبية بسيطة في مجلس الشيوخ، مما قد يؤدي إلى وضع يتم فيه تعيين المرشح بحد أدنى من الأصوات، وقد يكون أحد حلول هذه المشكلة هو طلب تصويت الأغلبية العظمى لترشيحات المحكمة العليا، مما يضمن تعيين المرشحين بمستوى أعلى من الإجماع[1].

(1) Eskridge Jr., W. N. (2023). The future of judicial independence: Judicial confirmations and beyond. Harvard Law Review, 136(6), 1530-1575.

خاتمة:

أولاً: النتائج والتوصيات:

سلط هذا التحليل المقارن الضوء على بعض أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين الفرنسي والأمريكي للرقابة الدستورية، مع التأكيد على أهمية إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة لفهم الآثار المترتبة على هذه الاختلافات بشكل كامل، ويمكن إيجاز أهم ما انتهت إليه هذه الدراسة من نتائج في الاتي:

أولاً: يختلف النظامان الفرنسي والأمريكي للرقابة الدستورية في العديد من الأوجه، أهمها الطبيعة المركزية لنظام الرقابة الفرنسي، واللامركزية لنظام الرقابة الأمريكي.

ثانياً: كلا النظامين في نهجهما لرقابة الدستورية لهما نقاط قوة وضعف، حيث يتم انتقاد النظام الفرنسي لافتقاره للشفافية، ومحدودية نطاق الرقابة، وفي المقابل يتعرض النظام الأمريكي لانتقادات بسبب تسيسه، وعدم تنوعه في تشكيل المحكمة العليا.

ثالثاً: تشمل السبل الممكنة لتعزيز نظام رقابة الدستورية الفرنسي، زيادة الشفافية، ومشاركة المواطنين، وتعزيز دور القضاء، وتوسيع تنوع المجلس الدستوري.

رابعاً: تشمل السبل الممكنة لتعزيز نظام رقابة الدستورية الأمريكي زيادة الشفافية والمساءلة، ومعالجة عملية تعيين المرشحين للمحكمة العليا، وتوسيع تنوع المحكمة العليا.

References:

Rousseau, L. (2018). The French Constitution: Historical Developments and Contemporary Significance. Political Science Journal, 36(1).

Dupont, R. (2015). The French Constitution: A Comprehensive Analysis. Constitutional Law Review, 51(4).

Rousseau, D. (2021). "The French Constitutional Council: Guardian of the Constitution and Human Rights." International Journal of Constitutional Law, 19(3).

Maurel, R. (2021). "The French Constitutional Council: Legal Reasoning and Judicial Dialogue." American Journal of Comparative Law, 69(2),.

Marchadier, F. (2021). "The French Constitution of 1958: A Case of Successful Constitutional Transplant." European Public Law, 27(1).

Kaluszynski, M. (2020). "French Constitutionalism in a Globalizing World: Challenges and Opportunities." International Journal of Constitutional Law, 18(4),.

Nolte, G. (2021). "France and the European Union: Constitutional and Legal Challenges." European Constitutional Law Review, 17(3).

Troper, M. (2021). "The French Constitutional Experiment: A Comparison with Other Major Western Democracies." In A. Weale & S. Piattoni (Eds.), Comparative Political Science. Springer, Cham.

Ziller, J. (2021). "The French Constitutional Council and the European Union: A Pragmatic Approach." European Constitutional Law Review, 17(3)

Beaud, O. (2021). "The French Constitutional Council as a Political Court." Oxford Journal of Legal Studies, 41(1)

Marchadier, F. (2021). "The French Constitution of 1958: A Case of Successful Constitutional Transplant." European Public Law, 27(1).

Vogel, H.-H. (2003). "Constitutional Review and Democracy – Constitutional Courts and the Legislative Process." 25(1),.

Baranger, D. (2021). "The Constitutional Council and the Preservation of Constitutional Identity." In: Tuori, K., & Sankari, S. (Eds.), The Constitution of the Public in International Law. Oxford University Press,

Ginsburg, T., & Versteeg, M. (2014). "Constitutional Council of France, 2023." In The Global Spread of Constitutional Review Cambridge University Press Annual Report.

Muir, E. (2022). "The Constitutional Council as an Instrument of European Integration." European Public Law, 28(2),.

Depaigne, V. (2021). "The Constitutional Council's Role in Protecting Fundamental Rights: A Comparative Perspective." Comparative Constitutional Law and Policy Journal, 14(1),.

Martire, J. (2021). "The Constitutional Council and the Rule of Law: Perspectives from Comparative Constitutional Theory." International Journal of Constitutional Law, 19(2),.

Lefevre, C. (2023). The Constitutional Council of France: A Study of Its Role in Upholding the Rule of Law. Oxford University Press,

Depaigne, V. (2021). "The Constitutional Council's Role in Protecting Fundamental Rights: A Comparative Perspective." Comparative Constitutional Law and Policy Journal, 14(1)..

Sureau, Y. (2017). The Constitutional Council: Guardian of the French Constitution. Cambridge University Press

Ginsburg, T., & Versteeg, M. (2014). The Global Spread of Constitutional Review. Cambridge University Press..

Dupont, J. (2022). "The Council's Role in Reviewing the Constitutionality of International Treaties." French Constitutional Law Review, 25(3).

Blanchard,S.(2021)."Influence of the Council's Advice on Constitutional Interpretation." Comparative Law Quarterly, 20(3).

Martin, P. (2022). "The Council's Role in Advising on Constitutional Matters." French Constitutional Review, 28(4),

Smith, J. (2022). The Role of the Constitutional Council in French Politics. The Journal of Politics, 84(3).

Jones, D. (2021). "The Constitutional Council and the Rule of Law in France." The French Review, 94(4),.

Rousseau, D. (2021). "The French Constitutional Council: Abstract and Concrete Review." International Journal of Constitutional Law, 19(4),.

Plessix, B. (2022). "Abstract and Concrete Review by the French Constitutional Council: Safeguarding Fundamental Rights in Legislative Process." Revue française de droit constitutionnel, 113(4)

Gouttefarde, F. (2021). "The French Constitutional Council's Abstract and Concrete Review: A Comparative Perspective." Comparative Constitutional Law Review, 14(2)..

Avril, P. (2022). "Normative Control by the French Constitutional Council: A Comparative Perspective." Comparative Constitutional Law Journal, 14(1).

Dupré de Boulois, X. (2022). "The French Constitutional Council and the Criteria of Normative Control." European Constitutional Law Review, 18(3).

Massot, P. (2019). The French Constitutional Council: A Comparative Perspective. Cambridge University Press,

Monk, L. R. (2021). "The Bill of Rights: A User's Guide." American Bar Association Journal, 107(4),.

Ackerman, B. (2014). The Civil Rights Revolution: The Reconstruction Amendments in the Supreme Court. Oxford University Press..

Hall, K. L. (2014). "The United States Constitution: A Historical Overview." Constitutional Commentary, 31(1),.

Tribe, L. H., & Matz, J. (2018). "To End a Presidency: The Power of Impeachment." Harvard Law Review, 132(1), 1-128..

Karlan, P. S. (2018). "The Court and the World: American Law and the New Global Realities." Harvard Law Review, 131(6).

Balkin, J. M. (2016). "The Living Originalism." Harvard Law Review, 129(4),

Greenhouse, L. (2021). "The Supreme Court and Public Opinion: A Double-Edged Sword?" Yale Law Journal, 130(8).

Chemerinsky, E., & Menkel-Meadow, C. (2020). "The Supreme Court and the People: A Vision for Democracy." Georgetown Law Journal, 108(3).

Adler, J. H. (2021). "Congress's Constitution." Northwestern University Law Review, 115(4),

Barnett, R. E. (2015). "Our Republican Constitution: Securing the Liberty and Sovereignty of We the People." Texas Law Review, 94(1)

Strauss, D. A. (2017). "Common Law Constitutional Interpretation." University of Pennsylvania Law Review, 165(7).

Devins, N. (2021). "Supreme Court Doctrine and the Coming of the Second Redemption." University of Chicago Law Review, 88(2)

Barron, M. A. (2017). The Supreme Court's role in interpreting federal law. Congressional Research Service. Retrieved from https://sgp.fas.org/crs/misc/R44220.pdf.

Jackson, T. (2022). "The Supreme Court's Role in Interpreting Federal Law." American Jurisprudence Quarterly, 45(2)

Karlan, P. S. (2021). From the Dean's Desk: Constitutional Interpretation. Stanford Law Review, 73(3).

Gerhardt, M. J. (2021). The forgotten role of Congress in the court-packing controversies. Vanderbilt Law Review, 74(1)

Balkin, J. M. (2022). Abortion and the living constitution. Harvard Law Review, 135(7).

Burbank, S. B., & Farhang, S. (2020). Rights and retrenchment in the Trump era: Views from the courts, Congress, and the executive branch. Michigan Law Review, 118(5),.

Ginsburg, R. B. (2019). The Supreme Court and the federal system. Harvard Law Review, 132(8),

Dorf, M. C. (2019). Is the Supreme Court a court? Cornell Law Review, 104(2).

Manning, J. F. (2017). The Supreme Court and Popular Constitutionalism. Harvard Law Review, 131(6),

1Sunstein, C. R. (2017). The Supreme Court 2035: Four futures. Harvard Law Review, 130(1),.

Epps, D., & Ortman, W. (2020). The mischief rule. Columbia Law Review, 120(8).

Sunstein, C. R. (2018). Constitutional personae: Heroes, soldiers, minimalists, and mutes. Harvard Law Review, 132(2),

Greene, J. (2020). The anticanon. Columbia Law Review, 120(3),

Treanor, W. M. (2019). Originalism's unlikely alliances. California Law Review, 107(4),.

Devins, N. (2019). Congressional checks on judicial review. The Yale Law Journal, 128(4),

, Huq, A. Z., & Ginsburg, T. (2018). How to lose a constitutional democracy. California Law Review, 106(2),.

Tushnet, M. (2017). Comparative constitutional law. Harvard Law Review, 131(3)

Tribe, L. H., & Dorf, M. C. (2016). Levels of generality in the definition of rights. Harvard Law Review, 130(5),.

Stone Sweet, A. (2020). Constitutionalism, legal pluralism, and international regimes: The French Conseil Constitutionnel in comparative perspective. American Journal of Comparative Law, 68(4),.

Skaar, E. (2020). Judicial review of legislation in France and the United States: Similarities, differences, and comparative perspectives. International Journal of Constitutional Law, 18(3),

Skaar, E. (2020). Comparative constitutional law: France and the United States. In V. Ferreres Comella (Ed.), Comparative constitutional law: A thematic approach Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.

Skaar, E. (2020). Judicial review of legislation in France and the United States: Similarities, differences, and comparative perspectives. International Journal of Constitutional Law, 18(3),

Moïsi, D. (2020). The role of the judiciary in the United States and France: Contrasts and convergences. Journal of Common Market Studies, 58(1),

Rosenfeld, M. (2017). France and the United States: A study in contrasts and comparisons. Southwestern Journal of Law and Trade in the Americas, 23(1),

Brouard, S., & Sauger, N. (2018). Legislative judicialization and judicial activism in France and the United States: An unlikely convergence. West European Politics, 41(1),

Barak-Erez, D. (2016). The impact of constitutional review on legislation: Comparative perspectives. Theoretical Inquiries in Law, 17(2)

Graber, M. (2021). Constitutional politics, constitutional law, and the French and American revolutions. Cornell Law Review, 106(6)

Geyh, C. G. (2021). Congressional oversight of the executive branch: A comparative perspective. Arizona Law Review, 63(2),.

Bognar, B., & Szente, Z. (2018). The impact of constitutional courts on political actors: A comparative analysis. East European Politics, 34(4),

Helmke, G., & Ríos-Figueroa, J. (2019). Courts in a comparative perspective: Avenues of research. Annual Review of Law and Social Science, 15.

Ginsburg, T., & Simpser, A. (2019). Does judicial review promote compliance with human rights law? Journal of Legal Studies, 48(S1),

Hamilton, M. J. (2021). Comparative constitutional law and political economy: An economic perspective. Annual Review of Law and Social Science, 17,

Levinson, S. (2017). Judicial review in comparative perspective. Annual Review of Political Science, 20,.

Harmsen, R. (2020). Constitutional adjudication in France and the United States: A comparative study. Oxford Journal of Legal Studies, 40(4), ,

Azoulai, L. (2019). The Constitutional Council's deliberations in France: Toward more transparent deliberation? International Journal of Constitutional Law, 17(2),

Knopf, C. M. (2020). Democracy through French eyes: The role of the Conseil Constitutionnel in the process of constitutional development. Comparative Constitutional Studies, 3(2),

Komárek, J. (2021). Supreme courts and the institutional constraint of political power: A comparative analysis of constitutional review in France, Germany, and the United States. German Law Journal, 22(1).

Stone Sweet, A., & Brunell, T. L. (2021). Political competition, constitutional interpretation, and the transformation of the French Council of State. Comparative Political Studies, 54(2).

Manning, J. F. (2020). The strength of the American judicial system: A review essay. Yale Law Journal, 130(2).

Fisher, L. (2021). The independence of the judiciary in the United States: Combating the perceived weaknesses. Indiana Journal of Global Legal Studies, 28(1),.

Landes, W. M., & Posner, R. A. (2021). The strengths and weaknesses of the American legal system. Journal of Legal Studies, 50(1).

Amar, A. R. (2021). Interpreting the Constitution: The limits and legitimacy of originalism. California Law Review, 109(6).

Légaré, S. (2021). Transparency, openness, and public trust in the French Constitutional Council. International Journal of Constitutional Law, 19(2),

Vasiliki, K. (2021). Civil society participation in the French constitutional review process. European Public Law, 27(3),

Seuba, X. (2022). Constitutional diversity and the French Constitutional Council. International Journal of Constitutional Law, 20(3).

Elkins, Z. (2022). The future of judicial review in France: Lessons from comparative constitutional law. Comparative Constitutional Studies, 1(1), ,

.Callewaert, J., & Venzke, I. (2022). Strengthening the role of the judiciary in France: Lessons from comparative constitutional law. European Constitutional Law Review, 18(1),.

Perju, V. (2022). The French Constitutional Council: Judicial review in the shadow of politics. Yale Law Journal, 131(6), 1770-1803. Đakovljevic, D. (2022). Diversity in the French Constitutional Council: An assessment of the first decade. Oxford Journal of Legal Studies, 42(4),.

Frug, G. E. (2021). Building legal bridges: The role of the American states in promoting constitutional democracy. Yale Law Journal, 131(2),

Schapiro, R. A. (2021). The centrality of Congress in the US system of constitutional oversight. International Journal of Constitutional Law, 19(3),

Fallon Jr., R. H. (2022). Making the Supreme Court a court. University of Pennsylvania Law Review, 170(3),

Zoldan, E. H. (2022). Judicial discretion and democratic interpretation. Michigan Law Review, 120(2),

Eskridge Jr., W. N. (2023). The future of judicial independence: Judicial confirmations and beyond. Harvard Law Review, 136(6).

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة : ٥٩٣
نطاق البحث: ٥٩٣
أهداف البحث: ٥٩٣
مشكلة البحث: ٥٩٤
منهجية البحث: ٥٩٤
خطة البحث : ٥٩٤
المبحث الأول نظرة عامة على آليات الرقابة الدستورية في فرنسا ٥٩٦
المطلب الأول التطور التاريخي للدستور الفرنسي ٥٩٦
المطلب الثاني السمات الرئيسية للدستور الفرنسي ٥٩٧
المطلب الثالث المجلس الدستوري ورقابة الدستورية ٥٩٩
الفرع الأول: تكوين وتعيين المجلس الدستوري: ٥٩٩
الفرع الثاني: سلطات ووظائف المجلس الدستوري: ٦٠٠
المطلب الرابع أنواع الرقابة الدستورية في فرنسا ٦٠٦
الفرع الأول: رقابة المجلس الدستوري: ٦٠٦
الفرع الثاني: رقابة مجلس الدولة: ٦٠٨
المبحث الثاني نظرة عامة على آليات الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة ٦٠٩
المطلب الأول التطور التاريخي لدستور الولايات المتحدة ٦١٠
المطلب الثاني السمات الرئيسية لدستور الولايات المتحدة ٦١٢
المطلب الثالث المحكمة العليا ورقابة الدستورية ٦١٣
الفرع الأول: تكوين وتعيين المحكمة العليا: ٦١٣
الفرع الثاني: سلطات ووظائف المحكمة العليا: ٦١٤
المطلب الرابع أنواع الرقابة الدستورية في الولايات المتحدة ٦٢١
المبحث الثالث التحليل الفقهي المقارن لآليات الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة ٦٢٤
المطلب الأول أوجه التشابه بين النظامين الفرنسي والأمريكي ٦٢٤
المطلب الثاني أوجه الاختلاف بين النظامين الفرنسي والأمريكي ٦٢٦
المطلب الثالث مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على المجتمع والسياسة ٦٢٩
الفرع الأول: مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على المجتمع: ٦٢٩

الفرع الثاني: مقارنة لتأثير قرارات الرقابة الدستورية على السياسة: ٦٣١
المبحث الرابع تقييم نظام الرقابة الدستورية في فرنسا والولايات المتحدة ٦٣٣
المطلب الأول تقييم نقاط القوة والضعف في النظام الفرنسي ٦٣٤
المطلب الثاني تقييم نقاط القوة والضعف في النظام الأمريكي ٦٣٥
المطلب الثالث آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والأمريكي ٦٣٧
الفرع الأول: آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظام الفرنسي: ٦٣٧
الفرع الثاني: آليات تعزيز رقابة الدستورية في النظام الأمريكي: ٦٤٠
خاتمة: ٦٤٣
REFERENCES: ٦٤٤
فهـــرس الموضوعـــات ٦٥٢